الفصــل الثانـي : ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية.

نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية

المجتمعات البشرية مثلها مثل الأفراد لا يمكنها أن تعيش منعزلة عن بعضها البعض، حيث كل مجتمع منها لا يمكنه أن يوفر متطلبات حياة الأفراد فيه بنفسه، **فكان لا بد من الاتصال المباشر، من أجل التعاون بين بني البشر، هذا التعاون الذي يؤدي إلى تواصل الحياة البشرية، واستمرارها، ومن ثم تقدمها وتطويرها.**

إن حاجة المجتمعات البشرية لبعضها بعض ولدت بينها شبكة من السلوك والتصرفات أو المعاملات التي هي بمثابة حقوق وواجبات ينبغي حفظها لأصحابها، وبذلها لمستحقيها.

ومن المعلوم أن البشر مفطورون على حب السيادة والتملك، وأن طباعهم في الغالب لو لم تهذب فإنها تميل إلى العدوانية والشر.

من أجل ذلك كله كان لابد من تنظيم العلاقات بين المجتمعات البشرية، على اعتبار أن كل مجتمع هو كيان مستقل بحد ذاته، له حقوقه المترتبة على تعامل الآخرين معه، وعليه واجباته تجاه هؤلاء الآخرين، ومن هنا بدأت فكرة العلاقات الدولية بين التجمعات البشرية، وسادت بين البشر منذ القديم مجموعة من العادات والأعراف التي تضبط هذا المجال، والتي كان لها مكانتها بين الشعوب المختلفة، واحترامها عند كثير من الأمم.

منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الحادي والعشرين الذي نعيشه، حدث في أوروبا تحولاً كبيراً فكرياً واقتصادياً وسياسياً، وأهم هذا التحول ظهر على شكل الانفصال التام بين الدين والدولة، ذلك الانفصام الذي نشأ عن الصراع المرير الذي تحدثنا عنه بين رجال الدين وبين السلطة السياسية، حيث حاول رجال الدين أن تكون لهم الغلبة والسيطرة، فشددوا نفوذهم وبطشوا بكل من يخالفهم، من أجل ذلك ثارت الشعوب الأوروبية على الكنيسة وقامت الثورات الحديثة التي أقرت مبدأ الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية، وأقصت الدين عن الحكم.

هذا وقد وجدت في أوروبا الحديثة مجموعة من الوحدات السياسية القوية عسكرياً واقتصادياً، وبتخليها عن الدين تخلت عن كل القيم والمثل، فأصبحت سياساتها متفلتة من قواعد الأخلاق، من أجل فإن هذه الدول قد جعلت من مصلحتها القانون الذي يحدد شكل

علاقاتها مع غيرها من الدول الأخرى، وتمثل ذلك في وجود روابط فيما بين الدول القوية بعضها مع بعض، واستعمار هذه الدول لغيرها ممن هي أضعف منها، أو ارتباط كثير من الدول الضعيفة بالدول القوية ودورانها في فلكها.

وقد ظهرت في هذا العصر العديد من المنظمات الدولية، كعصبة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة، وكثير من المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكان غرض هذه المنظمات وضع أنظمة خاصة تربط دول العالم بعضها ببعض، وكان من أبرز ما يميز هذا العصر هو وجود هذه المنظمات التي نشأ عنها القانون الدولي الذي ينظم العلاقات ما بين دول العالم.و سوف يتم لاحقا إستعراض بعض من هذه المنظمات الدولية مع التعريف بأهداف كل منها على حدة.

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الإقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية .

ولا نكون مبالغين إذا ما قررنا بأن مستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهرا من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة يقع في مقدمتها العلاقات الدولية الأوروبية والعلاقات الاقتصادية المقررة وفق معاهدات إتحاد المغرب العربي الخمس (الجزائر ـ تونس ـ ليبيا ـ موريتانيا ـ المغرب) ، كما أن دول الخليج العربي تسعى لتكريس الوحدة الاقتصادية فيما بينها بموجب ما يعرف بمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومما لا شك فيه أن الدول التي لا تتفاعل مع هذا الميكانيزم الجديد في العلاقات الدولية ستظل معزولة سياسيا واقتصاديا عن كافة المجتمع الدولي وتفقد تدريجيا مكانتها المعهودة وهو ما يفسر جعل العقوبات الاقتصادية من أهم وسائل العقاب الدولي لبعض الدول مثلما وقع لدولتي العراق وليبيا الشقيقتين فبالإضافة إلى كون الحضر الإقتصادي نوع من العقاب فهو يسعى بشكل غير مباشر إلى إضعاف قدراتهما وعزلهما دوليا من الجانب السياسي وضمان تخلفها إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا تبعا لذلك ونحن بصدد تناول العلاقات الاقتصادية الدولية نسجل من البداية بأنه ليس من السهل تناول هذه العلاقات في شكل قانوني موحد نظرا لتباين معطيات العلاقة الاقتصادية الدولية التي وإن كانت صورة متطورة عن العلاقات الاقتصادية الوطنية إلا أنها تظل تتمتع بطبيعة خاصة ومتميزة ، مرد هذه الصعوبة

يكمن في عدة مظاهر أهمها تمتع الدول باستقلالية مطلقة إتجاه بعضها بحيث أضحى لكل دولة الحق الكامل في إنشاء ما يخدم مصالحها الخاصة من علاقات وطنية أو دولية بحسب أهدافها السياسية والأيدولوجية والإقتصادية، وهو ما قد يجعل العلاقة الاقتصادية والإقتصادية ثمرة للمبادئ السياسية والإتجاهات الإيدولوجية التي تميزها عن غيرها من الدول، ومن ناحية ثانية فإنه ونظرا لعدم وجود سلطة تشريعية عالمية تعلو كافة دول العالم فقد ظلت كل الجهات المتعاقدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تتمتع بقدر مطلق من الحرية في تحقيق مآربها الإقتصادية مما فتح الباب على مصراعيه لانتعاش مبدأ سلطان الإرادة التعاقدي كما طفت على السطح المقولة القانونية " العقد شريعة المتعاقدين " ومن ناحية ثالثة فإن مرد الصعوبة قد ينتج عن تباين أسس وأهداف التكتلات الإقتصادية القائمة بين أغلبية دول العالم.

ولكنه ومع ما تقدم فإنه وباستقراء الواقع الإقتصادي العالمي ومن خلال المجهودات المبذولة فإنه يمكن تناول المعطيات الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث نشوء العلاقات الاقتصادية الدولية ومجالاتها والقواعد الجوهرية التي ترتكز عليها متتبعين مظاهرها من خلال عمليتي البيع والإستثمار الدولتين ثم كيفية حل التنازع الواقع في العلاقات الاقتصادية الدولية ، من أجل تناول هذه المسائل تباعا فقد قسمنا مجال الدراسة إلى قسمين رئيسيين ، تناولنا في القسم الأول التعريف بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي القسم الثاني الأطر العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك حسب التسلسل التالي:

أولا : ـ ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية :

أولاً: مفهوم العلاقات الدولية

العلاقات الدولية في اللغة:

العلاقات الدولية مصطلح مركب من لفظتين، (العلاقات) و(الدولية)، ونبين معناهما على النحو التالي:

ـ العلاقات-جمع علاقة من الفعل الماضي علق يعلق عُلوقاً؛ والعُلوق هو تدلي شيء من شيء أعلا منه؛ تقول: (علّقت الشيء إذا جعلته يتدلى من شيء هو أعلى منه)، وكل شيء التزم شيئاً فقد علق به

وعلى ذلك فالعلاقات هي صلات تتصل الأشياء بها بعضها مع بعض

الدولية مؤنث دولي: والدولي نسبة إلى الدولة، والدولي من الفعل□□دَوَلَ□، ومصدره□□دَولة□□بالفتح، أو□□دُولة□□بالضم، والفعل (دَول) له معنيان□

أ□التحول من مكان لمكان آخر□تقول: (اندال القوم) إذا تحولوا من مكان إلى مكان آخر، و(تداول القوم الشيء)؛ إذا انتقل بين أيديهم

ب□الضعف والاسترخاء□تقول: (دالَ الثوبُ) إذا بليَ من طول الزمن وشدة الاستعمال

والدَولة بفتح الدال تطلق على المعركة، أو على من تكون له الغلبة فيها، الدولة في الحرب دولة فلان؛ أي الغلبة في الحرب له، ومنه قوله تعالى□□□وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ□، أي نقلبها ونصرفها، فمرة تكون الغلبة لطائفة ومرة تكون لأخرى

والدُولة بالضم تطلق على المال؛ قال تعالى□□مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ(، حيث أمر الله تعالى بتوزيع الفيء على الأصناف المذكورين في الآية حتى لا يكون هذا المال دائراً بين أيدي الأغنياء فقط

وعلى ذلك فالدولة في اصطلاح اللغة هي القوة والسلطان والغلبة، أما الدولة في الاصطلاح القانوني هي ما تكون من مجموعة متجانسة من الأفراد تمارس نشاطها على إقليم جغرافي محدد وتخضع لتنظيم معين، فهي ما تكون من عناصر ثلاثة: الشعب والإقليم والسلطة.

ثانياً: العلاقات الدولية في الاصطلاح

قلنا إن الدول المختلفة التي تشكل مجموع الدول في العالم لا يمكنها أن تعيش في عزلة عن بعضها البعض، وإن كل دولة لا بد أن تكون لها حركة فاعلة في المجتمع الدولي، وإن هذه الحركة إما أن تكون في اتجاه السلم وإما أن تكون في اتجاه الحرب، وعليه لا بد أن تكون بين الدول مجموعة من الأفعال وردود الأفعال في مجال السلم وما يمثله من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ومجال الحرب و ما يمثله الجوانب التي تتعلق بإعلان الحرب، وحقوق الأسرى، وحقوق المدنيين وقت الحرب وغير ذلك، ومن هنا نستطيع أن نقول أن العلاقات الدولية هي□مجموعة السلوك والتصرفات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات وفقاً لأحكام الشرع.

تعريفات عصرية العلاقات الدولية :

مجموعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والقانونية والدبلوماسية ما بين الدول أو

منظمات الدول ومابين الطبقات الأساسية والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحركات الشعبية التي تؤثر وموجودة على الساحة الدولية أي مجموعة العلاقات ما بين الشعوب بالمعنى العريض لهذه الكلمة.

" بعرف جون بوتون العلاقات الدولية بأنها :" علم يهتم بالملاحظة و التحليل و التنظيم من أجل التفسير و التنبؤ."

و يعرفها "شارل ماكللوند" بأنها :" دراسة التفاعلات بين أنواع معينة بين الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات."

أما "رايت كوينسي" فيقول أنها : " علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في سواء علاقات رسمية أم غير رسمية."

يعرفها "مارسل ميرل"بأنها :"كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بأنها بين المجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود كما تشتمل على الأنشطة التقليدية {الدبلوماسية ، المفاوضات ، الحرب ...إلخ} و تشمل أيضا تدفقات في طبيعة أخرى {اقتصادية ، سكانية ، رياضية ،...إلخ}

و هناك من يعرفها بأنها :" علم يهتم بمشكلات المجتمع الدولي و السياسات الخارجية للدول ، يحدد مناطق الخطر و مواضع الضعف و يشير إلى الخلل لتفادي الخطر و تعويض الضعف ."

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع و شامل للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين و المختصين فإن الإطلاع عل التعريفات السابقة يوضح لنا أنهاّ:

- ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية .
- ـ لا تشتمل على الرسمية بين الدول فقط ، و إنما تشتمل على الغير الرسمية.

ـ و حينما نتحدث عن العلاقات الدولية فإننا غالبا ما نقصد بين الدول ، و لكن هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد و نشاطات المنظمات و المؤسسات الثقافية .

ثالث :تصنف العلاقات الاقتصادية يوجه عام إلى قسمين رئيسيين:

1- **العلاقات الاقتصادية الوطنية** ويطلق هذا النوع من العلاقة القانونية على تلك المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية ، ويطبق على هذا النمط من العلاقات الاقتصادية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاريCode de Commerce ، ومن البديهي أن هذا القانون لا يطبق إلا على أشخاص محدودين وعلى علاقات قانونية معينة يعمل القانون على تبيين هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون بكونهم تجارا وعلى العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة وذلك بحسب شكلها أو مضمونها كما بين ذات القانون الأعمال الاقتصادية والشركات ذات الغرض التجاري مبينا الآثار القانونية المترتبة على النشاط التجاري بوجه عام ، وهذا كله لا يندرج في موضوع دراستنا لكون أن هذا النوع من العلاقات لا يرقى إلى مستوى الدولية بل هو نشاط تجاري وطني محظ

2- **العلاقات الاقتصادية الدولية** : وهو نمط ثان من العلاقات الاقتصادية يعتبر أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات الاقتصادية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الإنفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الإنغلاق الإقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدواليب الإقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقتصادية العالمية .

وإذا كانت العلاقات الاقتصادية الوطنية محكومة كلها وبدون أي إستثناء بقواعد القانون التجاري فإن الأمر ليس كذلك على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية التي توصف بكونها علاقات متحررة ومتشبعة، ولا يحكمها بالضرورة نمط تقليدي واحد ولا تخضع إلى ذات القواعد القانونية حتى ولو إتحدت مضامين تلك العلاقات أو تشابهت وتطابقت وذلك عائد إلى غياب سلطة تشريعية تسن قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية بالرغم من أن العرف التجاري الدولي قد ساعد إلى حد كبير في صياغة قواعد قانونية وأنماط للعلاقات الاقتصادية الدولية إلا أن هذه القواعد لا تتمتع بصفة الإلتزامية على عكس القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الوطنية.

ـ وسائل تمييز العلاقتين.

من البديهي وجود قواعد قانونية لتمييز العلاقة الاقتصادية الوطنية عن العلاقة الاقتصادية الدولية وذلك من عدة زوايا:

أ ـ مميزات العلاقة الاقتصادية الوطنية:

إن أهم ما يميز العلاقة الاقتصادية الوطنية عن العلاقة الاقتصادية الدولية أن هذا النوع من العلاقة لا يخضع إلا للقانون التجاري في الدولة التي حصل فيها التعامل التجاري بحيث لا يكون لذلك القانون أي منافس له على مستوى التطبيق العملي داخل الدولة وبالتالي فهو ينفرد بتنظيم العلاقات الاقتصادية دون أي منازعة بحيث يكون الإختصاص القانوني معقود له وحده ، ويستتبع هذا أن القضاء الوطني يكون هو جهة الإختصاص الوحيد لنظر المنازعات التي تنشأ عن هذا النمط من العلاقات الاقتصادية ، فلو تعاقد تاجر جزائري مثلا مع تاجر جزائري آخر في الجزائر على بضاعة موجودة بالجزائر فإن القانون التجاري الجزائري هو وحده الذي يحكم هذا النوع من العلاقة القانونية ، ولو وقع تنازع بين الطرفين في تلك العلاقة فإن القضاء الجزائري أيضا يكون هو جهة الإختصاص الوحيدة لنظر تلك المنازعة والفصل فيها بموجب أحكام القانون التجاري الوطني . وحتى ينعقد الإختصاص التشريعي للقانون الوطني وينفرد القضاء الوطني بنظر موضوع العلاقة القانونية لابد من التعرض قبل ذلك إلى عناصر هذه العلاقة القانونية التي تعتبر المتحكم الرئيسي في مدى خضوعها للقانون الوطني وولاية القضاء الوطني عليها فيشترط بالدرجة الأولى أن يكون أطراف العلاقة الاقتصادية من حاملي الجنسية الوطنية بكونهم مواطنين حسبما هو محدود بقانون الجنسية بالإضافة إلى نشوء العلاقة القانونية داخل إقليم الدولة ومنتجة لآثارها في نفس الدولة ، فإذا توافقت كل هذه العناصر أمكن القول ساعتها أن العلاقة الاقتصادية هي علاقة تجارية وطنية وبالتالي طبق عليها القانون التجاري الوطني ونظر القضاء الوطني المنازعات التي تنشأ عنها

ب ـ مميزات العلاقة الاقتصادية الدولية:

في مقابل النوع الداخلي والوطني للعلاقة الاقتصادية فإن العلاقة الاقتصادية الدولية لا تحكمها نفس الآليات القانونية التي تحكم العلاقة الاقتصادية الوطنية فليس بالضرورة أن تحكم بالقانون التجاري الوطني ومن باب أولي فإن نظر المنازعات الناشئة عنها لاتقع بشكل آلي ضمن

إختصاص القضاء الوطني ومدد ذلك أن هذا النوع من العلاقات القانونية يحوي عنصرا أجنبيا يبرز من خلال إحدى المستويات الثلاثة الآتية:

ـ على مستوى أطراف العلاقة القانونية:

فكلما تباينت جنسية هذه الأطراف كلما خرجنا من دائرة المنظومة التشريعية الوطنية ، ويتحقق هذا الأمر سواء في علاقة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كما لو تعاقد جزائري مع فرنسي ، أو تعاقدت شركة جزائرية مع شركة فرنسية أو تعاقدت الدولة الجزائرية مع الدولة الفرنسية ، فبظهور هذا العنصر الأجنبي على مستوى طرفي العلاقة القانونية أصبح من الضروري تصنيف العلاقة الاقتصادية في إطار العلاقة الدولية

وليس بالضرورة تكافؤ الأطراف الأجنبية من حيث عددها بل يكفي أن يكون أحدها في حالة التعدد لاينتمي إلى نفس المنظومة القانونية كما لو تعاقد عشر جزائريين مع شخص أجنبي فهذا يخرج العلاقة من إطار الوطنية إلى إطار الدولية . ويكون الإحتكام في تحديد جنسية الأشخاص إلى قانون الجنسية Code de la Nationalite ، وقد حدد قانون الجنسية الجزائرية الأشخاص الذين يعتبرون جزائريين أصلا في المواد 06 - 07 كما بين الأشخاص المكتسبين للجنسية الجزائرية في المواد 09 - 10 من ذات القانون .وفي هذا الصدد فقد يحمل شخصا ما عدة جنسيات بما يعرف قانونا بحالة تعدد الجنسية فيثار السؤال عن كيفية تحديد جنسيته والحقيقة أن هذه الحالة قد عالجها القانون المدني الجزائري في المادة 22 منه بإعتبار أن الشخص يعتبر جزائريا إذا كان يحمل الجنسية الجزائرية من بين تلك الجنسيات المتعددة مهما كانت درجة ورتبة الجنسية الجزائرية أي كونها أصلية أو مكتسبة وكونها الجنسية الأولى أو الوسطى أو الأخيرة فالعبرة يكونه يحمل الجنسية الجزائرية من بين الجنسيات العديدة التي يحملها ، أما إذا لم تكن الجنسية الجزائرية من بين تلك الجنسيات فإننا نراعي الجنسية الحقيقية لذلك الشخص من بين الجنسيات العديدة التي يحملها وهي عادة ما تتحدد بحسب الإرتباط الفعلي لذلك الشخص بإحدى الدول التي يحمل جنسيتها . وفي مقابل حالة تعدد الجنسية فقد يتصادف ـ ولو أن ذلك نادر ـ التعامل مع شخص لا يحمل أية جنسية أي منعدم الجنسية يعتبر شخصا أجنبيا ولكنه لا يخرج العلاقة القانونية إلى دائرة العلاقة الدولية نظرا لعدم إنتمائه إلى أي دولة.

وخلاصة ما تقدم أن العلاقة الاقتصادية الدولية تتحقق من خلال وجود عنصرا أجنبي على مستوى العلاقة الاقتصادية ، بحيث يظفى ذلك طبيعة متميزة على العلاقة القانونية فينقلها من حيز العلاقة الوطنية إلى حيز العلاقة الاقتصادية الدولية

ـ على مستوى سبب العلاقة القانونية:

قد لا يبرز العنصر الأجنبي على مستوى أطراف العلاقة القانونية ولكنه يبرز على مستوى سببها ويتحقق ذلك كلما نشأ سبب العلاقة القانونية في ظل نظام تشريعي متباين أي أن العلاقة القانونية نشأت في ظل نظام تشريعي لتفنذ في ضوء تشريع آخر كما لو تعاقد تاجران جزائريان في تونس لتنفيذ عقدهما في الجزائر فإن سبب العلاقة القانونية قد نشأ شابه عنصر الأجنبية من هذا الجانب مما يخرجه من إطار العلاقة الاقتصادية الوطنية إلى مصاف العلاقة الاقتصادية الدولية ، فكلما نشأ السبب في الخارج إلا ونقل العلاقة القانونية من دائرة العلاقة الوطنية الصرفة إلى نطاق الدولية

. **على مستوى محل العلاقة القانونية**:

ومحل العلاقة يتحدد بموضوعها أو الغاية منها ومكان تواجد المتعاقد عليه ، فبتواجده داخل أي دولة أجنبية فإن ذلك يخرج العلاقة إلى دائرة الدولية كما لو تعاقد جزائريان على سلعة تجارية موجودة خارج حدود الدولة الجزائرية فإن هذا يضفي صفة الدولية على هذه العلاقة القانونية.

ولا يشترط توافر هذه العناصر مجتمعة لاعتبار العلاقة الاقتصادية دولية ولكن يكفي توافر أحدها فقط حتى تصبح العلاقة الاقتصادية دولية في معزل عن ولاية كل من التشريع والقضاء الوطنيين وبالتالي فهي تخضع لنظام تشريعي وقضائي متميز عن العلاقة الاقتصادية الوطنية

من كل ما سبق نخلص إلى أن العلاقة الاقتصادية الدولية هي صورة متميزة عن العلاقة الاقتصادية الوطنية ومرد التمييز أن هذا النوع من العلاقات يتميز بخصائص وميزات لاتتوافر في العلاقة الاقتصادية الوطنية ومن تم فإن النظام القانوني الذي ينظم كلتا العلاقتين ليس واحدا كما أن المنازعات المثارة بشأنهما لايخضع بالضرورة إلى نفس الميكانيزمات القانونية كله مما يجعل العلاقة الاقتصادية الدولية أكثر تحررا من قيود المنظومة التشريعية الوطنية ويرقى بها إلى مصاف العلاقات الدولية من حيث إنشائها الآثار المترتبة عليها ووسائل حل التنازع فيما تنشأ عنها من منازعات وخلافات بين أطرافها.

ثانيا : ـ عوامل نشوء وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية

نتناول في هذا المضمار العوامل التي أدت وبشكل مباشر إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية كعوامل إنشائية وتشجيعية ثم نتناول كيفية تطور العلاقات الاقتصادية الدولية بعدما شقت أفقا واسعا في مجال التبادل التجاري فيما بين شعوب ودول العالم المختلفة.

1- عوامل نشأة العلاقة الاقتصادية الدولية.

إن الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقات الاقتصادية الدولية جد عديدة ، ومع ذلك فإنه يمكننا التركيز على أهم تلك الأسباب والتي تعتبر ركيزة أساسية في نشوء العلاقة الاقتصادية الدولية وبروزها على أرض الواقع وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

أ ـ نشوء دول ذات سيادة:

حينما نعود إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية البشرية بوجه عام فإننا نجدها كانت محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري فيما بين أفراد المجتمع الواحد وذلك في شكل تقديم سلع أو خدمات بشكل متعارف عليه وهو ما يعرف بنظام المقايضة الاقتصادية ، فبموجبه يتم التبادل بين طرفي العلاقة الاقتصادية بالسلع في مقابل بعضها فيدفع المزارع مثلا مقدارا محددا من الحبوب نظير الحصول على عدد من رؤوس الغنم وهكذا الأمر في باقي السلع ، بل ولقد شهد هذا النظام قطاع الخدمات أيضا فتقدم الخدمة نظير السلعة المتكافئة معها أو العكس.
وقد اتسع نظام المقايضة من أفراد المجتمع إلى العشائر والقبائل والأوطان المجاورة ، وكل ذلك كان محكوما بقواعد عرفية تخضع لسياسة العرض والطلب بشكل أساسي.

ولكنه ومع نشوء الدول القديمة فقد سادت بينها إتفاقيات للتبادل التجاري وفق نظام أشبه مايكون بعملية التصدير والإستراد المعروفة حاليا ، فقد نظمت تلك العلاقات باتفاقيات ثنائية تستقي أحكامها من الأعراف الاقتصادية السائدة وقتئذ ، وهو ما كان معروفا على وجه الخصوص لدى المجتمعات الإغريقية والرومانية القديمة بل وفي كل المدن الساحلية القديمة حيث ظهرت عدة محاولات لخلق علاقات تجارية مستقرة قصد سد الحاجيات الإقتصادية عن طريق التبادل التجاري مع العالم الخارجي بطريق البر أو عبر الأساطيل الاقتصادية البحرية وهو الأمر المعروف أيضا في التجارة العربية القديمة التي كانت تعتمد على القوافل الاقتصادية البرية سواء بين الأقاليم العربية المختلفة وبينها والحضارات المجاورة لها.

وبالتأكيد فإن العلاقات الاقتصادية القديمة ورغم بساطتها ومحدوديتها إلا أنها لم تتسم بالاستقرار المطلوب نظرا لانعدام وجود نمط تعاقدي مسبق يكون ملزم لطرفي العلاقة القانونية مما جعل الأمر يقوم ويعتمد على الصدفة في التعامل والذي لايقيده أي التزام قبل وقوعه وبالتالي فهو يقوم على التعامل الحر ولكنه بمجرد وقوعه فإنه يكون ملزما للمتعاقدين.

ولكنه ومع نشوء الدولة بمفهومها المعاصر وما يقع عليها من إلتزامات اتجاه مواطنيها فقد لاحظنا سعي الدول إلى ضمان حاجياتها بشكل مستقر سواء في مجال المواد الغذائية أو في مجال المواد الأولية وحتى في قطاع الخدمات الأساسية وهو ما أدى للأسف إلى لجوء بعض الدول لإستعمار دول أخرى طمعا في خيراتها الإقتصادية كما وقع تاريخيا لكل المستعمرات البريطانية والمستعمرات الفرنسية في شتى أنحاء العالم ولعل النموذج الواضح على ذلك إستعمار فرنسا للجزائر قصد نهب خيراتها واستغلال ثرواتها الطبيعية.

ومع استقلال الدول عن الهيمنة الإستعمارية لم يعد هناك بد من إيجاد قنوات مشروعة للتكامل والتبادل الإقتصادي بين الدول خاصة في ظل مبادئ إستقلالية الدول وسواسيتها وتمتعها بمراكز قانونية متكافئة بغض النظر عن أهمية كل منها على صعيد التمثيل الداخلي أو الدولي.

فبظهور الدول الحديثة برزت عدة مبادئ ساهمت بشكل مباشر في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها:

*- **<u>مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها</u>** : إن مقتضى هذا المبدأ يعني تمتع الدولة وكل أجهزتها بمطلق الحرية في اتخاذ القرارا ت المناسبة لها في شتى مناحي حياتها السياسية والإقتصادية فلها مطلق الحرية في اختيار نظامها السياسي في أي شكل من الأشكال المعروفة كما أن لها حق استحداث نظامها السياسي كما وقع مثلا في دولة ليبيا التي ابتكرت نظام الجماهيريات بواسطة ميكانيزمات سياسية تضمنتها أحكام الكتاب الأخضر للعقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية إذ بموجبه أنشئت اللجان الشعبية والمؤتمرات الأساسية والمؤتمر الشعبي العام وبموجب هذه الوسائل إبتكرت طريقة تسيير الدولة وليس لأي دولة أن تعقب على هذه الحرية التي تتمتع بها جميع الدول على قدم المساواه ومهما كان حجمها وكثافة سكانها وتطور صناعتها وأسلحتها.

كما أن للدولة الحق الكامل والحرية التامة والمطلقة في تسيطر نظامها الإقتصادي بما يخدم تطلعاتها الإقتصادية حتى ولو كان ذلك النظام مبتكرا أو غير مألوف ويتتبع ذلك أن للدولة حق

تحديد تعاملاتها الاقتصادية مع الأطراف الخارجية وفق ما يناسبها وذلك حماية لإقتصادها الوطني ، بل وأن للدولة الحق الكامل في احتكار تجارتها الخارجية في مقابل الأطراف الاقتصادية الأجنبية كما حدث تاريخيا في جمهورية الإتحاد السوفياتي وقد حدت الجزائر حدوها باحتكار الدولة الجزائرية للتجارة الخارجية . دون معقب من غيرها من الدول ، حول نمطها الإقتصادي وأيديولوجياتها التي ترى أنها تخدم مصالح شعبها وتنمية إقتصادها.

ومما سبق نستنتج بأن للدولة الحرية التامة في معاملاتها الاقتصادية في التصدير والإستيراد ولتوسيع نطاق الإستثمار أو التضييق منه كما أن لها أن تحدد تدفق الأموال الأجنبية إلى إقليمها بما يخدم أهدافها الإقتصادية ، ولها الحق التام في إبرام المعاهدات الاقتصادية أو الإنضمام لمعاهدات إقتصادية قائمة مما يجعلنا في النهاية نقول بأن الدولة تتمتع بمبدأ سلطان إرادتها فيما يتعلق بتعاملاتها الاقتصادية الدولية إستنادا إلى مبدأ حريتها الكاملة في إدارة شؤونها ودواليب إقتصادها تحقيقا لأهدافها في التنمية والإنتعاش الإقتصادي.

*- **مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون بعضها:** إن مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون الدول هو النتيجة الطبيعية لمبدأ سيادة الدولة وحريتها في تنظيم شؤونها دون رقابة من أي جهة كانت . وهذا الحق الذي تتمتع به كافة دول العالم يسري في مواجهة جميع أشخاص المجتمع الدولي سواء أكان ذلك منصبا على دول أجنبية أو منظمات دولية أو إقليمية حتى ولو كانت الدولة عضوا في تلك المنظمات ، فلا يجوز مثلا لمنظمة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية التدخل في الشئون الخاصة بدولة عضو وينطبق هذا الأمر على المجالات السياسية ونظام التسيير والمعاملات الاقتصادية الدولية فليس لدولة أو منظمة أن تشير على دولة أخرى بفتح أسواقها الداخلية أو غلقها أو التكثيف من حجم علاقاتها ، مما يعد تدخلا في شئون دولة أجنبية وهو أمر محضور ومرفوض على مستوى قواعد القانون الدولي العام.

*- **مبدأ مساواة الدول:** إن مبدأ مساواة الدول إزاء بعضها يعد من أهم مبادئ القانون الدولي العام ، وتظهر أهمية هذا المبدأ جليا في المركز القانوني للدولة بشكل متساو سواء في ظل العلاقات السياسية الدولية أو العلاقات الاقتصادية الدولية وهذا ما ستلزم عدم التصغير والتقليل من شأن أي طرف في العلاقة الاقتصادية الدولية مما يسد الطريق أمام ظهور نظام الإمتيازات لصالح طرف دون آخر وهو ما يجعل العلاقة القانونية التعاقدية غير متكافئة ، فليس للولايات المتحدة الأمريكية مثلا إذا ما تعاملت مع دولة صغرى أن تفرض عليها وضعا امتيازيا لا يقابله حق مماثل في العلاقة التعاقدية ولذلك فإن الدول تنطلق في معاملاتها وعقودها من مبدأ المساواة في المراكز القانونية وهو أمر لا يستدعي مناقشته عند بدء التعاقد بل إن ذلك من المسلمات التي لا تحتاج إلى تأكيد أو توضيح.

مع الإشارة إلى أن هذه المساواة هي مساواة قانونية وليست مساواة فعلية أو واقعية إذ المعروف أن الدول المختلفة تتباين في مراكزها الفعلية إستنادا إلى حجمها وكثافتها ومدى تطورها وتركيبتها السياسية ولكنها جميعا تعد متساوية في مراكزها القانونية.

***ـ مبدأ حصانة الدول** : إن مبدأ حصانة الدول يقتضي عدم قبول الإدعاءات المقامة أمام الجهات القضائية الداخلية على دول أجنبية ومن المعلوم أن للدولة حق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمقاضاة غيرها من الدول ولكنه لا يجوز مقاضاة دول أجنبية أمام محاكم دولة أخرى مما يصدق معه القول بأنه لا يمكن مقاضاة الدولة الأجنبية بصفتها مدعى عليها.

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فإن لهذا المبدأ إنعكاسا مباشرا في المجال القضائي بحيث لا تقام الدعاوي القضائية على دولة أجنبية أمام محاكم أجنبية غير دولية خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تحتكر التجارة الخارجية مما دعى ومنذ سنة 1926 وبمناسبة إثارة العديد من المنازعات على دولة الإتحاد السوفياتي عقب إحتكارها التجارة الخارجية مما أدى إلى بروز عدة معايير يتم بموجبها نظرا لمنازعات بشكل إستثنائي من القواعد العامة وذلك في المجالات التي تمارس فيها الدولة نشاطا مماثلا لنشاط الأفراد العاديين فتعامل حينئذن معاملتهم في التقاضي.

ومن مجموع هذه المبادئ المتقدمة يلاحظ بأن نشوء الدول قد ساهم بشكل فعال في ترسخ قواعد التعامل التجاري الدولي بمراعاة تلك المبادئ السالفة الذكر والتي وإن كانت تبدو وكأنها قيودا على مبدأ حرية التجارة الدولية إلا أنها ساهمت بشكل فعال في ترسخ العلاقات الاقتصادية الدولية باحترام المراكز القانونية في العلاقات الإقتصادية الثنائية أو الجماعية التي قد تقوم بين هذه الأشخاص الإعتبارية.

ب ـ نشوء المنظمات الدولية والإقليمية: من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي . وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية والإقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة لها.

فمن الملاحظ مثلا بأن هيئة الأمم المتحدة تحوي في تركيبة أجهزتها هيئة العمل الدولية وهيئة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والمؤسسة المالية الدولية وهيئة الطيران المدني وهيئة الإستثمار الدولية والهيئة الدولية للتجارة .

2- العوامل المساعدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

إن كل ماسبق بيانه يعتبر ركائز أساسية لنشوء العلاقات الاقتصادية الدولية وإلى جانبها تقوم مجموعة من العوامل المساعدة والمشجعة لانتشار وانتعاش العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهي في الحقيقة عوامل كثيرة ومتعددة ولكننا هنا نشير فقط إلى الأهم منها على التوالي:

أ - الإنفتاح والتعاون الإقتصادي بين الدول: إن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تمكنها أن تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية . فمن حيث الإنفتاح الإقتصادي الدولي والذي يبرز من خلال إستعداد الدولة لاستقبال التجارة الدولية وفتح أسواقها أمامها وأمام رؤوس المال الأجنبي في شكل إستثمارات إقتصادية وتجارية أجنبية وسبق أن بيننا بأن الدولة تتمتع إيزاء ذلك بكل الحرية والإستقلالية فكلما تواترت لديها رغبة فتح أسواقها لتجارة غيرها من الدول أمكن تحقيق التبادل التجاري الدولي والعكس ، وهذه الرغبة لا تتحقق بمجرد توافر الإرادة لدى الدول المستقبلة بل لابد من إيجاد ميكانيزمات إقتصادية ووسائل قانونية تحقق هذه الغاية ومن جملة ذلك إزالة العوائق الإقتصادية أمام التبادل التجاري وحماية رأس المال التجاري الدولي بنصوص قانونية لا يرقى إليها الشك لأن المتعاملين الإقتصاديين إنما ينشدون هذه المسائل الميدانية في التكامل التجاري الدولي ولا يأبهون بمجرد التصريحات السياسية لمسؤولي الدولة فهم يدرسون الأسواق المتاحة لهم ويختارون أنسبها لإستثمار رؤوس أموالهم حسبما توفره الدولة من إمكانيات المحافظة على المال الأجنبي ويعتبر الإستقرار الإقتصادي وارتفاع القدرة الشرائية وتوفير الظروف الأمنية من الأسباب التي يبني عليها المتعاملين الإقتصاديون قراراتهم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والإستثمار الدولي .

أما من حيث التعاون الإقتصادي وعادة ما يتم لأسباب إستيراتيجية سياسية أو إقتصادية فإن التبادل التجاري تحكمه الغاية التي ترمي إليها الدولة من خلال التعاون الإقتصادي مع دولة أخرى وعادة ما تراعي في ذلك المصالح المشتركة لطرفي التعاقد وليس شرطا أن تكون المصلحة موحدة ولكنها قد تتباين فقد ترمي الدولة المستقبلة إلى تحقيق إنتعاش إقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير السلعة بأسعار معقولة أو بديون تدفع بشكل مسير دون فائدة . ومهما تباينت أهداف الدول في التعامل التجاري الدولي ، إلا أن التعاون في حد ذاته يعتبر سببا مهما لنمو وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب ـ **تطور وسائل النقل**: إن المتتبع للتجارة الدولية يلاحظ بأنها تتطور بإتساع رقعتها تبعا للتطور الذي شهدته وسائل النقل ، فمن المعروف أنه بظهور خطوط السكك الحديدية أمكن نقل كميات هامة من السلع والبضائع من دولة لأخرى ، كما أن تطوير الأساطيل الاقتصادية البحرية ساهمت إلى حد كبير في انتعاش التجارة سواء فيما بين أكثر من دولة ، ومن جهة أخرى فإن الأساطيل الاقتصادية الجوية أمكنها ضرب الرقم القياسي في نقل البضائع الى أبعد مراكز الإستقبال في الكرة الأرضية في زمن قياسي بحيث أصبح في الإمكان نقل بضاعة سريعة التلف بسرعة فائقة من دولة لأخرى في سويعات قليلة وفي ظروف لائقة للمحافظة عليها من التلف.

وعليه فإن توفير وسائل النقل قد ساهم بشكل فعال في انتعاش التجارة الدولية بعيدا عن التلف والضياع والمخاطر

ج ـ **نشوء الأحلاف الإقتصادية**: إن فكرة الأحلاف الإقتصادية مستقاة أساسا من الأحلاف العسكرية وهي قد لاتسمى أحلافا ولكنها تكتلات إقتصادية تسعى إلى تحقيق غايات مشتركة شكل إنفرادي أو جماعي وقد برزت هذه التكتلات في الوقت الراهن بشكل بارز لدرجة أنه لم يعد هناك مجال للدول المنفردة في مواجهة هذه الأحلاف أو التكتلات إلا بالإنضمام إليها أو خلق تكتلات إقتصادية موازية لها . ومن المعلوم أن الإقتصاد العالمي لا تحكمه القيم الأخلاقية بل تطفى عليه الهيمنة المصلحية وأضحت هذه التكتلات الإقتصادية الكبرى تتنازع فيما بينها مناطق النفوذ والمتمثلة في الدول المنفرذة وكأنها أمام إستعمار إقتصادي من نوع جديد مما يحتم على الدول الإنضمام لهذه الأحلاف أو إنشاء أحلاف مماثلة وذلك مثل تنظيم السوق الأوروبية المشتركة والتكتل الإقتصادي الأمريكي و تكتل دول شرق آسيا ، والتكتلات العربية مثل السوق العربية المشتركة واتحاد دول الخليج العربي وتكتل دول إتحاد المغرب العربي (الجزائر ـ تونس ـ ليبيا ـ موريطانيا ـ المغرب) .فالصراع الإقتصادي قائم بين كل هذه التكتلات لاحتلال الساحة الإقتصادية العالمية مما يلزم الدول في أن لا يكفي على وضع الحياد أو لا تتخذ موقفا سلبيا إتجاه هذه التكتلات الإقتصادية العالمية .

ثـالثـا : ـ مجـالات العلاقـات الاقتصادية.

إن مجالات الدولية العلاقات الاقتصادية الدولية جد متسعة وجد متشعبة ومن خلال ذلك تبرز حركة التجارة العالمية في شتى صورها بقدر مايلبي حاجة المتعاقدين الدوليين ، ومع ذلك فإن مجالات محددة تبقى ركيزة لهذه المجالات يقع في مقدمتها البيوع الدولية مع آلية حركة التصدير والإستراد اللتين ظهرتا

لنشاط تجاري مستقل قد تقوم بها جهة مستقلة عن المتعاقدين ترمي إلى تحقيق الربح الجاري وبذلك نشأت مكاتب التصدير والإستراد وتأسست شركات لتنفيذ هذه العملية بأسطول بحري أو بري يقوم بتنفيذ العقدين المتعاقدين وهذا ماقد يصنف ضمن عقود تقديم الخدمات اللازمة لتحقيق غرض التجارة الدولية.

1- العقـــود البيـــوع الدوليـــــة:

هذا النوع من العقود يبرز كلما وجد في العلاقة القانونية عنصر أجنبي من خلال أطراف العلاقة أو محلها أو سببها وبموجبه تتحدد المراكز القانونية للمتعاقدين ويصنف العقد التجاري الدولي ضمن العقود الملزمة للجانبين بحيث يقع العبء على كلا طرفي العلاقة القانونية في تحقيق ما إتفق عليه في عملية البيع بحيث يسبقه عملية التفاوض على محل البيع وتحديد نوعه وكمية ودراسة سعره ثم تحديده بشكل تفاوض بين الطرفين يتوج ذلك باقتران الإجاب والقبول بين طرفي عملية البيع التجاري الدولي ثم تحرر بنوذ التعاقد في عقد رضائي وفق الأشكال النموذجية المعروفة في هذا المجال ، كما أن للأطراف إبتكار نموذج خاص بهما جميع الشروط القانونية الواجب توافرها في العقود إعمالا لمبدسلطان إرادتهما التعاقدية ، كما أنه يجوز أن يلجأ إلى قانون محل إبرام العقد لاستقاء الشكل القانوني الذي تصب إرادة المتعاقدين.

ومحل عقد البيع الدولي لا يختلف عن محل العقد الداخل بحيث يتضمن تقديم المتفق عليه من البائع إلى المشتري حسب المواصفات المتفق عليها فقد يشمل بيع الأدوية أو مواد غذائية أو كهرومنزلية أو غيرذلك من المواد المعروضة للبيع ويتم التركيز فيها باستمرار على المواصفات الطبيعية أو التقنية المتفق عليها ضمن بنود التعاقد فإن لم يتم بتحديد هذه المواصفات بدقة وقع الإعتداء بالنوع والكمية أو العدد المتفق عليه كشراء مثلا قمحا أو قهوة أو موزا فإن لم تحدد المواصفات الدقيقة لهذه المنتجات اكتفى بنوعها المقبول عادة في التعاقد دون إشتراط مواصفات لم ينص عليها صراحة في بنود العقد ، ولذلك فإنه يجب التركيز على هذه المواصفات الدقيقة والتقنية ضمن هذا النوع من العقود وإلا فإنهيعقد بالمواصفات العامة والعادية وفقا للعرف التجاري السائد.

ـ عقـــود الإستـــراد والتصديـــر:

لا يمكن أن تتحقق التجارة الدولية دون تصدير أو استراد فتحقيق التصدير كلما خرج موضوع التعاقد من نظام قانوني ليدخل في نظام قانوني آخر وعادة ما يكون معيار ذلك هو خرق حدود الدولة التي دخلت إليها تلك البضاعة ولهذا فإن عملية تحرير السلطة تحكمها ضوابط قانونية كما أن إستقبال تلك السلطة في الطرف الآخر تحكمها ضوابط أخرى.

وهذه العملية لا تحكمها ولا تنظمها نصوص التعاقد بين المصدر والمستورد ولكن تحكمها القوانين السارية والقواعد التنظيمية بمعنى أن عملية التصدير والإستراد تحكمها قوانين الدولة المصدرة بشأن التصدير و قوانين الدولة المستوردة بشأن الإستراد فقد تفرض هذه القوانين منعا أو حضرا أو قيودا على عملية التصدير والإستراد حماية لبعض المقاصد الإقتصادية فمثلا أنه لا يسمح في الجزائر بإستراد مواد تنتجها مصانع وطنية كما لا يجوز تصدير بعض المنتجات الحيوية مثل الأنعام) الماشية) إلى الخارج حماية للإقتصاد الوطني في هاتين الحالتين وعليه فإن المتعاقدين في مجال العلاقة الاقتصادية الدولية يستوجب عليهم مراعاة هذه القواعد التنظيمية ودراستها قبل تحير عقد التجارة الدولية وهذا ما يعتبر من البديهيات التي لا تندرج ضمن مفهوم العقد التجاري الدولي.
وعادة ما تنص مفهوم عملية التصدير والإستراد إلى انتقال سلعة أو بضاعة من دولة لأخرى بشكل إنسيابي بمعنى أن القانون لا يمانع في حركة التصدير و الإستراد وآنذاك فإنه تظهر عملية التصدير و الإستراد في أحد مظهرين:
أ ـ أن المصدر هو يضمن تقديم السلعة إلى حدود دولته عند نقطة التصدير ويقع على المستورد نقل السلعة منها إلى محل الإستراد بحيث يضمن كلا منهما السلعة في حدود مسؤليته فيضمنها المصدر إلى نقطة التصدير التي يتم فيها التسليم ويقع الضمان يعد ذلك على المستورد فيما يطرأ على السلعة من عيوب.

ب ـ وقد يلجأ الأطراف المتعاقدة إلى طرف ثالث توكل له عملية التصدير والإستراد تحت مسؤوليتها القانوني فيما ينجم عن نقل البضاعة من المصدر إلى المستورد ، و هذا النمط كثير و شائع بحيث توكل العملية إلى جهة متخصصة في نقل ذلك النوع من البضاعة و خاصة تلك التي تحتاج إلى مواصفات خاصة و ظروف ملائمة لنقلها من جهة إلى جهة

كنقل الخضروات و الفواكه و الحيوانات و اللحوم و المواد الكيماوية و غيرها و من تم فإنه يبرز على مستوى عملية و التصدير و الإستراد وسطاء تجاريين يعتبرون منفذين للعقد التجاري الدولي و يقع عليهم الضمان القانوني في ما يكلف من البضاعة المسلمة لهم قصد نقلها من مكان لآخر .

رابعا : ـ أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية.

إن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها فرع هام من فروع علم الاقتصاد لا تخلو من أهمية كبيرة. فمن ناحية أولى، نجد أن هذه الدراسة تكشف للقارئ كيف يعمل النظام الاقتصادى العالمى وكيف يسير. فهى توضح فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول وكيف أن ما ينتجه مواطنو دولة معينة هو من الأهمية بمكان بالنسبة لمواطنى دولة أو دول أخرى لما تمثله هذه المنتجات من أهمية استهلاكية وإنتاجية بالنسبة لهم. ونفس الأمر بالنسبة لمواطنى الدولة الأولى حيث يعتمدون فى معيشتهم فى جانب كبير من حياتهم على ما تنتجه سواعد مواطنى الدول الأخرى. إن فهم مشاكل الاقتصاد العالمى من ركود أو تضخم أو غيرها قد تبدو يسيرة حين يعى المرء طبيعة ودرجة تشابك الاقتصاديات العالمية.

من ناحية ثانية، فإنه من الملاحظ فى الواقع العملى أن أى دولة من دول العالم لا تستطيع أن تحيا اقتصاديا بمعزل عن باقى الدول الأخرى وأن تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتى . من هنا فإن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية قد توضح للدولة أو للقائمين على التخطيط فيها أفضل السياسات الاقتصادية التى يمكن تبنيها واتخاذها حيال الدول الأخرى، وذلك فيما يتعلق بعلاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية معها. فعلى سبيل المثال، لكى تستطيع دولة ما أن تشجع صادراتها إلى الخارج يتعين عليها اتخاذ حزمة من السياسات التجارية والمالية والنقدية. ولن تستطيع تلك الدولة أن تتخذ هذه السياسات بمنأى عن الدول الأخرى بل ينبغى عليها عقد الاتفاقات التجارية وتوحيد السياسات المالية والنقدية مع تلك الدول الأخرى حتى تؤتى هذه السياسات لثمارها المرجوة. وتساعد دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية الدول على اختيار وانتقاء السياسات المناسبة لتحقيق أغراضها الاقتصادية المتعددة. فتبنى سياسة نقدية تقوم على تخفيض سعر الصرف من أجل تنمية الصادرات قد لا تؤدى الغرض منها إذا كان جهازها الإنتاجي لا يتسم بالمرونة الكافية.

من ناحية ثالثة، فإن هناك علاقات قوية أكدها الواقع العملى بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادى. فالتجارة الدولية تخلق آلاف من فرص العمل وتحد من ارتفاع معدل البطالة، وتوفر الكثير من العملة الصعبة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. من ناحية أخرى، فإن التراكم الرأسمالى يعد أحد العناصر الهامة واللازمة للنمو الاقتصادى وقد لا تجد الدولة بدا من اللجوء إلى الخارج من أجل الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل حركة التنمية الاقتصادية، ومضاعفة عمليات الاستثمار لديها كبديل لنقص مدخراتها المحلية ورأس المال الوطنى. .

خامسا :نظريات التبادل الدولي

إن التبـادل الدولي قديـم قـدم الزمـن وإن اختلـف في الزمان و المكان من حيـث طبيعـته وأهدافـه وبنيتـه.

إن العلاقات المكونة للإقتصاد الدولي تتكون من الهجرة الدولية والمعاملات الاقتصادية الدولية، وهذه الأخيرة بدورها تتكون من الحركات الدولية لرؤوس الأموال والتبادل الدولي للسلع والخدمات أوما يعرف بالتجارة الدولية (التجارة الخارجية)

أولا: ماهية و مكانة التجارة الخارجية في الفكرة الإقتصادي:

-1ماهية التجارة الخارجية:

يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهذه القطاعات و الفروع تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، وتمثل التجارة همزة وصل بين كل هذه الأنشطة:

أ - فيما بينها و تقوم بذلك التجارة الداخلية.

ب- بينها كوحدة متكاملة و بين العالم الخارجي و تقوم بذلك التجارة الخارجية.

إن تجارة دولة مع دولة أخرى تسمى تجارة خارجية . ويطلق تعبير التجارة الدولية عادة على مجمل التجارة القائمة بين الدول . تتكون الدورة التجارية من تصدير و استيراد السلع والخدمات، وبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني، وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد دولة ما.

كان لزاما قيام تجارة دولية انطلاقا من التفاوت في توزيع مصادر الثروة وكذلك عناصر الإنتاج على مختلف الدول والمناطق .فقد أصبح من المستحيل أن تستغني دولة عن التبادل الدولي أو تعيش في عزلة اقتصادية عن بقية دول العالم سواء من أجل تصريف فائض إنتاجها أو الاستفادة

بمزايا تخصصها إلى أقصى حد، أو من أجل الحصول على السلع و الخدمات التي لا تنتجها نهائيا أو تنتجها بتكاليف مرتفعة نسبيا.

تتصل التجارة الخارجية بالتجارة الداخلية اتصالا عضويا ، فكل منهما تكمل الأخرى . على الرغم من أن تبادل السلع و الخدمات على المستوى المحلي يتشابه إلى حد كبير مع التبادل على المستوى الدولي من حيث طبيعته ، أهدافه ، و آثاره إلا أنه توجد فروق جوهرية بينهما.

فالتجارة الخارجية تتميز بوجود كثير من الأخطار والإجراءات و التعقيدات ، يمكن أن نذكر منها:

-1- **وجود الحدود السياسية و الاقتصادية بين المصدرين و المستوردين** : فالتبادل الدولي تبادل بين الدول التي تختلف عن بعضها جزئيا أو كليا اقتصاديا واجتماعيا و سياسيا و على قدر هذا الاختلاف ، تنشأ الاختلافات الأخرى في التشريعات و التنظيمات و غيرها.

-2 - سهولة انتقال عناصر الإنتاج داخليا و صعوبة ذلك على المستوى الدولي:

إن انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة لا تواجهه أية عقبات في حين يتعذر ذلك على المستوى الدولي لوجود حواجز تحول دون انتقال العمال ورؤوس الأموال مما يؤدي إلى بقاء التباين في الأجور ومعدلات الفائدة بين الدول على حاله.

-3- اختلاف العملة و تعددها في المعاملات التجارية الدولية:

يسود في كل دولة في التعامل الاقتصادي نظام وحدة النقد، يتم على أساسها تحديد قيم السلع و الخدمات ، ولكنها قد لا تصلح في تسوية المعاملات الدولية . إن اختلاف العملات المعتمدة في التبادل وما يترتب عليها من آثار نتيجة تغير سعر الصرف يجعل من التجارة الخارجية نشاط ذو مخاطر مقارنة بالتجارة الداخلية.

-4- الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية:

يعتبر الإختلاف في طبيعة الأسواق الدولية عن المحلية من العوامل المؤثرة في طبيعة التبادل التجاري الدولي . واختلاف الأسواق يمكن أن يتجلى في:

أ- -اختلاف النمط الإستهلاكي من بلد إلى آخر بسبب اختلاف الظروف الطبيعية، الاقتصادية ، الثقافية والإجتماعية.

ب- – انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية و الإدارية و السياسية.

ج- -الأسواق العالمية تسودها حالة المنافسة الكاملة ، و عليه فالمنتج الذي يريد أن يدخل مجال السوق الدولية للسلعة التي ينتجها وجب عليه معرفة هذه السوق وخاصة في الجانب المتعلق بمرونة الطلب على السلعة.

التجارة الخارجية نشاط اقتصادي واستراتيجي هام بالنسبة لأي اقتصاد باعتباره أداة لتحقيق الرفاهية و توفير شروط النمو ، وقد يلعب دورا معاكسا حيث يتحول إلى بؤرة نزيف للاقتصاد الوطني ، وعليه فإن إقامة أجهزة متخصصة في التجارة الخارجية أمرا مهما وضروريا لتفادي التعرض لمخاطر الجودة والنوعية و الأسعار و غير ذلك.

2- أهمية التجارة الخارجية :

أ- **الواقع العملي :** إن هذا القطاع يلعب دورا حيويا في الإقتصاد الوطني:

- يساهم في زيادة الثروات وبالتالي إرتفاع الأموال للدولة وذلك لتغطية مختلف النفقات.

- يساهم في زيادة الإستثمارات داخليا وخارجيا.

- يساعد في حركة رؤوس الأموال عالميا.

- يساهم في تقدم الدولة نظرا لما توفره من عملة صعبة.

- إن التجارة الخارجية ساهمت بقسط كبير في تقدم البشرية. فالنظام الرأسمالي تطور وازدهر بفضل التجارة الخارجية (التجارة مع المستعمرات والحصول على القوة العاملة والمعادن من هذه المستعمرات بأسعار زهيدة).

- إن النظرية الإقتصادية أعطت أهمية كبيرة للتجارة الخارجية ومن بين هذه النظريات نظرية التكاليف النسبية (سندرسها فيما بعد).

- نظرا للدور المتزايد للتجارة الخارجية، وبهدف تنظيم إقتصاد عالمي تسوده العدالة في المبادلات أنشئت المنظمة العالمية للتجارة OMC سنة 1994.

ب -في الفكر الاقتصادي:

إن الواقع الذي نشأ فيه وتطور الفكر الاقتصادي ومن ثمة علم الاقتصاد قد ارتبط بظاهرة تبادل السلع و الخدمات في ما بين بلدان العالم . و لقد احتلت التجارة الخارجية أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي الذي حرص على رسم الخطوط العامة للسياسة المثلى التي ينبغي إتباعها في مجال التجارة الخارجية لجعلها أداة رفاهية ونمو و تعاون.

إذا استثنينا الفكر الاقتصادي للعصور القديمة والعصور الوسطى، نجد أن الدول القديمة في أوروبا نشأت وتطورت نتيجة نمو مضطرد في التجارة الخارجية بسبب سيادة الفكر التجاري خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر.

لقد كانت أفكار المركنتليين للتجارة الخارجية نابعة من مفهومهم للثروة و قياسها ومجال إنتاجها. واعتقدوا ان التجارة الخارجية هي الوسيلة الوحيدة لزيادة الثروة من خلال تحقيق ميزان تجاري موجب. وانطلاقا من ان ذلك لا يمكن أن يتحقق عفويا. فقد نادى التجاريون بوجوب تدخل الدولة في التجارة الخارجية، بل لقد امتد تدخل الدولة إلى العديد من اوجه النشاط الإقتصادي.

أما بالنسبة للطبيعيين فأفكارهم حول التجارة الخارجية تتعارض كلية مع أفكار التجاريين . وهذا بسبب مفهومهم للقوانين الطبيعية و الثروة . فالفيزوقراطيين يعتبرون التجارة نشاط غير منتج سواء الداخلية منها أوالخارجية، فهي مجرد وسيلة لتداول السلع . و مع هذا فإنهم لا يطالبون بمنع التجارة الخارجية أوتقييد حريتها بل دعوا إلى حرية التجارة الكاملة لأن ذلك حسب (François.Quesnay)الضمانة الأفضل للأمة والدولة.

إن الهدف الأساسي من حرية التجارة هو حرية تجارة الحبوب في الخارج و الوصول إلى تحقيق ما يسمونه بالسعر الجيد أما مبرراتهم لذلك فهي:

- الحماية تؤدي إلى عكس الأهداف المرجوة من طرف التجاريين.
- الرسوم الجمركية يتحملها المستهلكون المحليون.
- ضرورة الإعتماد على السلع الغذائية في التجارة الخارجية بسبب انخفاض مرونة الطلب على المواد الغذائية و ارتفاع مرونة الطلب على السلع الصناعية.

بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية وإذا استثنينا أفكار " دافيد هيوم" المتمثلة أساسا في نظرية التوازن التلقائي للميزان التجاري و التي جاءت كمنطلق للدفاع عن حرية التجارة الخارجية فإن أفكار باقي الكلاسيك امتدت إلى العمق حيث أكدوا و اعتقدوا كلهم أن اتساع السوق يعتبر احد العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي.

فقد اعتقد آدم سميث أن ضيق السوق يعرقل زيادة الإنتاج واتساع السوق يؤدي إلى عكس النتيجة. و شرح ان النمو الإقتصادي يعتمد على زيادة الإنتاجية التي تعتمد على تقسيم العمل ويعتبر هذا الأخير دالة لحجم الإنتاج وبالتالي لحجم السوق ، و بذلك يكون سميث قد اعتبر حرية التجارة الخارجية و تطورها بمثابة عامل من عوامل اتساع نظام السوق و ما ينطوي عليه من زيادة في الإنتاجية.

أما بالنسبة إلى ريكاردو فقد أكد أهمية حرية التجارة الخارجية على أساس آخر . فقد اعتبر حرية التجارة على أنها الإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي مما يؤدي إلى استخدام الموارد بكفاءة اكثر مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية فزيادة النمو الإقتصادي بمعدلات أكثر.

لقد ظل مبدأ حرية التجارة من المقدسات النظرية التقليدية إلى أن طعن الإقتصادي الألماني Frederick List في منتصف القرن التاسع عشر في مدى صلاحية وعمومية هذا المبدأ و خاصة بالنسبة إلى ألمانيا.

و مما ساعد على التخلي عن هذا المبدأ و لو جزئيا الأزمة العالمية الكبرى بالإضافة إلى مجموعة من العوامل منها:

أ- انهيار قاعدة الذهب كأساس للنظم النقدية مما تطلب تدخل الدول لحماية سعر عملتها و الحفاظ على توازن ميزان مدفوعاتها.

ب- اهتمام الدولة بالتنمية الإقتصادية و وجوب سيطرتها على التجارة الخارجية.

ج - الرغبة في تحقيق الإستخدام الكامل الذي استلزم تدخل الدولة للحد من التقلبات الناتجة عن التجارة الخارجية

في الأخير يمكن أن نشير إلى التجارة الخارجية في حيثياتها المختلفة لا تزال محل نقاش واسع بين علماء الإقتصاد . ولعل من مظاهر ذلك ما نشاهده من محاولات ترمي إلى تحرير التجارة الخارجية من قيودها على المستوى الدولي . و هي مظاهر تتجلى في سياسات صندوق النقد الدولي، الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة، و أخيرا المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا : النظريات التقليدية للتبادل الدولي:

جاءت أفكار التقليديين لمواجهة و مهاجمة أفكار التجاريين بصورة عامة و سياساتهم حول التجارة الخارجية بصورة خاصة. لقد حاول الكلاسيكيون أن يبينوا من خلال نظرياتهم المختلفة و المتكاملة في نفس الوقت أن:

- تقسيم العمل و التخصص على المستوى الدولي ضرورة اقتصادية تفرضها المصالح المشتركة.

التبادل الدولي يؤدي إلى زيادة الثروة و الرفاهية على المستوى العالمي و لا يتحقق ذلك إلا في إطار الحرية الاقتصادية.

- التبادل الدولي يؤدي إلى تحقيق مكاسب مادية لجميع الدول الداخلة في التجارة الدولية.
- التبادل الدولي يؤدي إلى تحقيق التوازن الخارجي لكل دولة وبصورة تلقائية من دون تدخل الدولة، وإن حدث اختلال في التوازن فسوف يزول في الأجل القصير ، أي أن اختلال التوازن الخارجي لا بد أن يعقبه توازن جديد.

إن النظريـة التقليدية في التبادل الدولي تتجسد في نظريـة النفقـات المطلقة (Adam Smith) و نظرية النفقات المقارنة (David Ricardo) و نظرية القيم الدولية (J.S.Mill) بالإضافة إلى نظرية التوازن التلقائي لكل من ريكاردو و. (Jean Paptiste Say)

-1- نظرية النفقات المطلقة

يمكن القول ان كل دولة تنتج السلع التي تتفوق في إنتاجها من أجل:

- إشباع حاجياتها الداخلية .
- تبادل الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم أو لا تستطيع إنتاجه مطلقا.

و مما سبق يمكن القول أنه تكون لدولة بالنسبة للدول الأخرى ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة حين تتمتع مواردها الاقتصادية بكفاءة عالية في إنتاج تلك السلعة.

في ظل التجارة الدولية الحرة، يؤمن آدم سميث من ترسيخ نوع من تقسيم العمل الدولي باعتباره هو الذي يحكم قدرة الدولة الإنتاجية ، و يوجهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة . ويمثل تقسيم العمل هذا ربحا للعالم ككل. فزيادة الإنتاج وبالتالي الثروة على المستوى العالمي يكون أكثر في حالة تخصص في إنتاج السلع المناسبة حسب الظروف الملائمة لكل دولة وبيئتها و خبرتها و إستعدادها لإنتاج تلك السلعة.

ومعنى التكاليف المطلقة هي أقل كلفة تنفق في سلعة واحدة ينتجها بلدان معا . و لاتختلف هذه الكلفة عن الكلفة العادية إلا من حيث مقدارها إذا ما قورنت معا.

مثال : عشرة أيام عمل تنتج في الجزائر 20 وحدة من القمح أو 10وحدات من القطن

عشرة أيام عمل تنتج في سوريا10 وحدات قمح أو 20 وحدة قطن . واضح أن الجزائر متفوقة تفوقا مطلقا في إنتاج القمح ، وأن سوريـا متفوقـة تفوقـا مطلقـا فـي إنتـاج القطـن.

في حالة عدم وجود تجارة بين البلدين فإن نسبة التبادل الداخلية بين السلعتين في الجزائر 10 وحدات من القطن مقابل 20 وحدة من القمح و في سوريا 10 وحدات من القمح مقابل 20 وحدة من القطن . في حالة قيام التجارة بين البلدين فإن التخصص يفرض نفسه لصالح الطرفين .

فالجزائر تربح من هذه التجارة إذا امكنها الحصول على 10 وحدات من القطن نظير أية كمية من القمح تقل عن 20 وحدة ، أما سوريا فإنها تربح لو قدمت إلى الجزائر هذه الوحدات العشرة من القطن مقابل أية كمية من القمح تزيد عن خمسة وحدات.

وعلى ذلك فإن حدي نسبة التبادل بين السلعتين هما:

10وحدات من القطن مقابل 6 وحدات من القمح

10وحدات من القطن مقابل 19 وحدة من القمح

ومن الواضح أن النسبة الأولى تكون لصالح الجزائر في حين تكون النسبة الثانية لصالح سوريا.

نشير هنا إلى أن التبادل على أساس أي النسبتين أفضل للطرفين من عدم قيام التجارة بينهما إطلاقا . و تتوقف النسبة الفعلية التي يتم على أساسها التبادل بين الدولتين والتي تحدد ما يسمى بنسبة التبادل السلعي أو شروط التبادل التجاري ، على:

مرونة الطلب المتبادلة : مرونة طلب دولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى.

مرونة العرض المتبادلة بينهما : مرونة عرض السلعة بالنسبة لمرونة السلعة الأخرى.

2- نظرية التكاليف النسبية: تتلخص هذه النظرية حسب ريكاردو. أنه إذا سادت حرية التجارة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا.

لتوضيح ذلك إليك المثال الآتي:

الـــــدول / الســـلع	الجزائر	تونس
البترول	60	80
الزيتون	90	50

1- الجزائر:

التكلفة النسبية لإنتاج البترول = 90/60 = 0.66

التكلفة النسبية لإنتاج الزيتون = 60/90 = 1.5

2- تونس:

التكلفة النسبية لإنتاج الزيتون = 80/50=0.625

التكلفة النسبية لإنتاج البترول = 50/80=1.6

من خلال المثال يجب أن تتخصص الجزائر في إنتاج البترول نظرا لإنخفاض تكلفته النسبية، وتونس

تتخصص في إنتاج الزيتون نظرا لإنخفاض تكلفته النسبية.

إن هذه النظرية بالرغم من أنها ساهمت في إزدهار التجارة الدولية إلا أنها في عالمنا المعاصر أصبحت

غير قابلة للتطبيق وذلك للأسباب الآتية:

- عدم وجود المنافسة التامة.

- عدم تجانس أذواق المستهلكين نظرا لإختلاف المعتقدات والعادات والتقاليد.

- إن تخصص كل دولة في إنتاج سلعة واحدة يؤدي إلى التبعية من جهة وإزدواجية الإقتصاد الوطني من جهة أخرى.

ثالثا :النظريات الحديثة

لهكشر – أولين

(الهبات النسبية)

لقد جاءت مساهمات "هكشرE. Heckcher "ومن بعدها مساهمة تلميذه "أولين " B.Ohlinلتكون أولى المحاولات الهامة والرئيسية لتفسير الاختلافات فى المزايا النسبية .وقد ظهرت أفكار "هكشر "فى مقال باللغة السويدية نشر عام 1919ثم طور "أولين "أفكار "هكشر " وبنى تحليله على هذه الأفكار فى عام ،1935الذى أكد على الاختلافات فى هبات الدول من عوامل الانتاج كشرط أساسى لقيام التجارة الدولية .

وهكذا تحاول هذه النظرية الإجابة على سؤالين هامين ، الأول :لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول ؟ والثانى :ما هو تأثير التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة فى الدول أطراف التبادل ؟ تلك الأسئلة لم تتعرض لها النظريات الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية سواء "آدم سميث "أو "ديفيد ريكاردو "حيث كان عنصر العمل هو العنصر الانتاجى الوحيد المستخدم فى هذه النظريات ومع ذلك لم تقدم أى تفسير لسبب اختلاف إنتاجية عنصر العمل .

الافتراضات التى تقوم عليها نظرية هكشر – أولين: تقوم النظرية على مجموعة من الافتراضات المبسطة للواقع هى:

-1- أن العالم يتكون فقط من دولتين (أ،ب)يقومان بإنتاج سلعتين هما(س،ص)ويعتمدان على عنصرين من عناصر الانتاج هما العمل ورأس المال .

-2- استخدام الدولتين لنفس الفن الانتاجى

-3- أن السلعة (س)كثيفة عنصر العمل والسلعة (ص)كثيفة عنصر رأس المال ، بمعنى أن السلعة (س)تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها الى رأس المال .

بينما السلعة (ص)على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجاتها من عنصر العمل .ويمكننا القول إن السلعة (س)تتميز بارتفاع نسبة العمل /رأس المال أوانخفاض نسبة رأس المال /العمل مقارنة بالسلعة ص.

-4- أن السلعتين (س)،(ص)يتم انتاجهما فى ظل ظروف ثبات الغلة ، والمقصود بذلك أن زيادة المستخدمة من كافة عناصر الانتاج (العمل، رأس المال)بنسبة معينة تؤدى الى زيادة حجم الانتاج من السلعة بنفس النسبة .فعلى سبيل المثال زيادة المستخدم من عنصر العمل ورأس المال بنسبة 1%يؤدى الى زيادة الانتاج بنفس النسبة.

-5- التخصص غير الكامل فى الدولتين بعد التجارة ، بمعنى سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التى تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الانتاج لانتاج سلعة واحدة من السلعتين .

-6- تماثل الأذواق فى الدولتين ، بمعنى تطابق خريطة السواء بالنسبة لهما.

-7- سيادة ظروف المنافسة الكاملة فى أسواق السلع وأسواق عناصر الانتاج .ويعنى هذا الافتراض أن أسعار السلعتين (س)، (ص)تميل فى الأجل الطويل الى ان تتساوى التكاليف وتختفى أى فرص لتحقيق أرباح غير عادية، ومن ناحية أخرى فإن سيادة المنافسة الكاملة فى أسواق عناصر الانتاج تعنى عدم قدرة أصحاب عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال)على تحديد معدل الأجر وسعر الفائدة.

-8- المرونة التامة لتحرك عناصر الانتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقاً للعوائد الحدية، حيث تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الانتاج بين الدول ، حيث أن تحرك عناصر الانتاج بمرونة تامة على المستوى المحلى يؤدى إلى تساوى العوائد الحد ية لعناصر الانتاج المتجانسة فى كل المناطق والصناعات داخل نفس الدولة، بينما تحرك عناصر الانتاج دولياً يعنى تباين عوائد تلك العناصر على المستوى الدولى قبل قيام التجارة.

-9- عدم وجود تكلفة نقل وغياب أى شكل من أشكال تقيد حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد أو التصدير .

-10- استخدام عناصر الانتاج المتاحة استخداماً كاملاً فى الدولتين .

-11- توازن التجارة بين الدولتين ، بمعنى أن قيمة الصادرات تساوى قيمة الواردات .
نشر "أولين "كتابة عن التعاون الاقليمى والتجارة الدولية فى عام ،1933ولقد حصل "أولين " على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى عام 1977 بالمشاركة مع James Meadعن اعماله فى مجال التجارة الدولية .

وهذا ما دعى الاقتصاديون الى اعتبار نظرية هكشر –أولين التى تعرف أحياناً باسم النظرية الحديثة فى التجارة الدولية نظرية مكملة وليست بديلة لنظرية النفقات النسبية.
وقد رفض أولين الفروض التى قامت عليها النظرية التى تعتبر العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق السعار وأسعار عوامل الانتاج على أساس نظرية القيمة التى تطبق فى المجال الداخلى ، فالتفاوت فى قيمة السلع لا يرجع فى رايه الى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل كما يقول ريكاردو، ولكن فيما أنفق من عناصر الانتاج على السلعة ، ولقد تأثر"أولين "بما لحق نظرية القيمة من تطور هائل فى القرنين التاسع عشر والعشرين على أيدى اقتصاديي المدرسة الحديثة أمثال جيفونـد وفالراس ومارشال وغيرهم.

لهذا فهو يتجه بنظريته اتجاهاً واقعياً، يبين أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبى بين تكاليف الانتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول فى أسعار عوامل الانتاج وبالتالى فى أسعار السلع المنتجة.

أرجع "أولين "قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين :
-1- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج فيما بين الدول المختلفة .
-2- اختلاف نسبة تركيز عوامل الانتاج فى دول انتاج السلع المختلفة .
ومن الجدير بالذكر أن هبات الدول من عوامل الانتاج تظهر اختلافات كبيرة لبعض الدول ، مثل استراليا والأرجنتين ، تمتلك أراضى وفيرة نسبياً ، وبعض الدول الأخرى مثل أمريكا وانجلترا ، تمتلك تراكمات كبيرة من رأس المال نسبياً .وفى دول ثالثة ، مثل الهند ومصر ، نجد أن العمل هو العنصر المتوفر بكثرة نسبياً .وعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بشده ، فإن الأسعار النسبية لهذه العوامل ستظهر اختلافات مماثلة ، فوفرة الأرض تعنى انخفاض الايجارات نسبياً ، ووفرة رأس المال تعنى انخفاض أسعار الفائدة نسبياً، ووفرة العمل تعنى انخفاض الأجور نسبياً ، وهكذا .ولكن هذه الاختلافات فى الوفرة النسبية أو الأسعار النسبية لعوامل الانتاج ليست شرطاً كافياً لوجود اختلافات الأثمان النسبية للسلع التى هى شرط ضرورى لقيام التجارة الدولية .

وكذلك من الضرورى أن تختلف نسبة تركيز عوامل الانتاج فى دول إنتاج السلع المختلفة، فمثلاً قد تستلزم إحدى السلع (س)١فى انتاجها كميـةكبيرة من العمل بالنسبة إلى رأس المال ، بينما قد تستلزم سـلعة أخـرى(س)٢كمية كبيرة من رأس المال بالنسبة للعمل .وهكذا يكون لدينا سـلع كثيفة العمل، وسلع كثيفة رأس المال ، وهكذا .فالصلب والنـايلون هـى منتجات يمكن انتاجها فقط بكميات كثيفة من رأس المال وبكمية قليلة نسبياً من العمل ، بالمقارنة بالمنتجات كثيفة العمل مثل المنـسوجات القطنيـة ،والسجاد اليدوى .وفى السلع كثيفة رأس المال، يمكن لرأس المال والعمل أن يحل كل منهما محل الآخر ، ولكن مدى مثل هذا الاحلال محدود .

هذا الاختلاف فى نسبة تركيز عناصر الانتاج فـى دوال انتـاج الـسلع المختلفة ، بمعنى أن إحدى السلع قد تستلزم فى إنتاجها كمية كبيـرة مـن رأس المال بالنسبة الى عناصر الانتاج الأخرى ، بينما قد تـستلزم سـلعة أخرى كمية كبيرة من العمل بالنسبة الى العناصر الأخرى وهكـذا .هـذا بجانب الاختلافات الفعلية فى هبات الدول من عناصر الانتاج (أى أن أحد الدول قد يمتلك قدراً كبيراً من رأس المال بالنسبة الى عناصـر الانتـاج الأخرى ، بينما قد يمتلك دولة أخرى قدراً كبيراً من العمل بالنـسبة الـى العناصر الاخرى.

هذا هو الذى يؤدى الى وجود اختلافات فى التكاليف النسبية للانتـاج بين الدول بحيث يمكن انتاج احدى السلع فى إحدى الدول بتكلفـة نـسبية أرخص منها فى غيرها من الدول، وبالتالى يكون ثمنها منخفضاً نسبياً عن الاثمان السائدة فى أماكن أخرى من العالم.

ويمكن تفسير نظرية هكشر – أولين من خلال نظريتين مـرتبطتين ببعضـها البعض .

<u>النظرية الأولى</u> :تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أوا لمزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف فى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج، هذه النظرية عرفت بنظرية "هبـات عناصـر الانتـاج"

<u>النظرية الثانية</u> : تحاول تفسير التغيرات التى يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الانتاج فيما يعرف بنظرية تعـادل أسـعار عناصـر الانتـاج .

<u>أولاً :نظرية هبات عناصر الانتاج</u>: تقوم هذه النظرية على أن كل دولة تقـوم بالتخـصص فـى انتـاج

وتصدير السلع التى تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الانتاج المتوفر لـد يها نسبياً ، وبالتالى يعد الأرخص نسبياً ، وتستورد السلعة التى يحتاج انتاجهـا الى عنصر الانتاج النادر نسبياً والذى

يتميز بارتفاع سعره النسبى، معنـى ذلك أن الدول التى تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر العمـل تقـوم بتـصدير السلعة كثيفة العمل واستيراد السلعة كثيفة رأس المال .

ومن ناحية أخـرى الدولة التى تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال تقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل .وفقاً للافتراضات السابقة، نجد أن الدولة (أ)التى تتمتع بوفرة فـى عنـصر العمـل سـوف تقـوم بالتخصص جزئياً فى انتاج وتصدير السلعة (س) (كثيفة العمل)واسـتيراد السلعة (ص كثيفة رأس المال).ومن ناحية أخرى فإن الدولة (ب)التى تتمتع بوفرة فى عنصر رأس المال سوف تقوم بالتخصص جزئياً فى انتاج وتصدير السلعة (ص) (كثيفة رأس المال)واستيراد الـسلعة (س كثيفـة العمل من الدولة (أ).)

وهناك طريقتين لقياس الوفرة النسبية:

الأولى :طريقة الوفرة المادية وتقاس الكمية الكلية المتاحة من رأس المال إلى الكمية المتاحة من العمل.

الثانية :طريقة الأسعار النـسبية لعناصـر الإنتاج أسعار الفائدة /أجور العمال لقياس الوفرة النسبية ,وفقاً للطريقـة الأولى فإن نسبة رأس المال /العمل فى الدولة (ب)التى تتمتع بـوفرةرأس المال)أكبر من نسبة رأس المال /العمل فى الدولة (أ)التى تتمتـع بوفرة نسبية فى عنصر العمل).فمثلاً قد تكون الدولة (ب)أقل حظاً فـى كمية عنصر رأس المال من الدولة (أ)وبالرغم من ذلك تظل الدولـة (ب) تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال طالما كانت النسبة رأس المـال/ العمل فى الدولة (ب >)رأس المال /العمل فى الدولة (أ.)

أما بالنسبة للطريقة الثانية فإن نسبة أسعار الفائدة /أجور العمال فـى الدولة (ب وفيرة رأس المال)أقل من نسبة أسعار الفائدة /أجور العمـال فى الدولة (أ وفيرة العمل)ومن الواضح أن المعيار الأول لقياس الوفرة

النسبية يهتم فقط بجانب العرض ، بينما يهتم المعيار الثانى بالتفاعل بـين الطلب على عناصر الانتاج والمعروض منها لتحديد أسـعارها النـسبية ،

علماً بأن الطلب على عناصر الانتاج إنما يعد طلباً مشتقاً من الطلب علـى السلعتين (س)، (ص .)فإذا افترضنا تماثل ظروف الطلب على الـسلعتين فى الدولتين (الافتراض السادس)فإن ذلك يعنى تماثل ظروف الطلب على عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال)فى الدولتين أيـضاً ، ممـا يجعـل المحدد الأ ساسى لأسعار عناصر الانتاج (الأجور ، أسعار الفائدة)هو جانب العرض أى الكمية المتاحة منهما .

فإذا افترضنا تماثل الفن الانتاجى المستخدم فى الدولتين أيضاً (الافتراض الثانى)فإن ذلك يعنى أن الدولة

(ب وفيرة رأس المال)تتمتع بانخفاض نسبة سعر الفائدة /الأجور مقارنة بالدولة (أ وفيرة العمل)مما يتيح للدولة (ب)الفرصة لانتاج السلعة (ص كثيفة رأس المال)بتكلفة أقل ويخلق لها بذلك الميزة النسبية.

كما ان الدولة (أ -وفيرة العمل)تتمتع بانخفاض نسبة الأجور /سعر الفائدة مقارنة بالدولة (ب وفيرة رأس المال)مما يتيح لها الفرصة لانتاج السلعة س بتكلفة نسبية أقل ويؤكد بذلك ميزتها النسبية .

نلاحظ أن نظرية هكشر – أولين تفترض تماثل كل من الأذواق وهيكل توزيع الدخل كمحددات للطلب على السلعتين (س)،(ص) وبالتالي تعزل تأثيره على الطلب على عناصر الانتاج (راس المال ,العمل)

. ومن ناحية أخرى فإن النظرية تفترض تماثل الفن الانتاجى فى الدولتين وبذلك تحيد تأثيره على أسعار عناصر الانتاج فلا يبقى سوى جانب العرض الكلى من عناصر الانتاج ليصبح المحدد الوحيد لأسعار عناصر الانتاج ، فإذا ما توفر عنصر رأس المال نسبياً فى الدولة (ب) فلابد فى هذه الظروف أن ينعكس انخفاض أسعار الفائدة النسبية فيها ويمكنها من إنتاج السلعة (ص كثيفة رأس المال)بتكلفة نسبية أقل .وبالمثل فإن توافر عنصر العمل نسبياً فى الدولة أ لابد أن ينعكس مباشرة فى انخفاض معدل الجور النسبية فيها مما يمكنها من إنتاج السلعة (س) (كثيفة العمل)بتكلفة أقل .

ثانياً :نظرية تعادل عوائد عناصر الانتاج (هكشر –أولين– ساموسلن):

تنص هذه النظرية على أن التجارة الدولية فى ظل نفس الافتراضات السابقة سوف تؤدى إلى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الانتاج المتجانسة بين الدول ,بمعنى أن حرية التجارة الدولية فى السلع تنوب عن حرية حركة عناصر الانتاج فى إحداث التعادل فى عوائد تلك العناصر المتجانسة على مستوى العالم .فإذا قامت التجارة بين الدولة (أ)و(ب)فإنها سوف تتسبب فى تساوى أسعار الفائدة على رؤوس الأموال المتجانسة. بينهما (بمعنى الأصول الرأسمالية التى تتمتع بنفس القدر من الانتاجية والمخاطرة.

ولهذا فإن الوضع قبل قيام التجارة يظهر انخفاض نسبة الأجور /أسعار الفائدة فى الدولة (أ) نظراً لتمتعها بوفرة نسبية فى عنصر العمل وندرة نسبية فى عنصر رأس المال .كذلك فإن

الدولة (ب)التـى تتمتـع بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال تعانى من ارتفاع نسبة الأجور/أسـعارالفائدة .وعلى ذلك تتخصص الدولة (أ)فى إنتاج السلعة (س)كثيفة العمل وتتخصص الدولة (ب)فى إنتاج السلعة (ص)كثيفة رأس المـال .

.أمـا الوضع بعد قيام التجارة يظهر فى زيادة انتاج السلعة (س)فى الدولـة (أ)مما يؤدى إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وبالتالى ارتفاع الأجور وفى نفس الوقت ينخفض انتاج السلعة (ص)مما يؤدى إلى انخفاض الطلب على عنصر رأس المال وبالتالى انخفاض أسعار الفائـدة . هكـذا تتجـه نـسبة الأجور /أسعار الفائدة إلى الارتفاع فى الدولة (أ)بعد التجارة ، وبالنـسبةللدولة (ب)فنلاحظ اتجاه نسبة الأجور /أسعار الفائدة الى الانخفاض وذلك بسبب اتجاه الدولة (ب)إلى تخفيض إنتاج السلعة (س)وزيادة إنتاج السلعة (ص)مما أدى إلى زيادة الطلب على عنصر رأس المال المتـوافر لـديها وانخفاض الطلب على عنصر العمل النادر .وتسبب ذلك فى زيادة أسـعارالفائدة وانخفاض معدل الأجور ، ويستمر هذا الوضع حتى تتعادل كل من الأجور وأسعار الفائدة فى الدولتين.

ويهمنا الإشارة إلى أن المشاهدات الواقعية قد أثبتت عدم تحقق هـذه النظرية والسبب فى ذلك يرجع إلى عدم تحقق افتراضاتها الأساسـية فـى الواقع، فمثلاً لا تستخدم كافة الدول نفس الفن الانتاجى مما يجعل الـوفرة
النسبية لعناصر الانتاج ليست المحدد الوحيد لأسعارها .كذلك فإن هنـاك تكلفة النقل إلى جانب العديد من القيود التجارية سواء فى صـورة رسـوم جمركية أو حصص استيراد مما يمنع أسعار السلع من التعادل .ويـضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الصناعات التى تعمل فى ظل أشكال مختلفـة من الاحتكار ولا تمر بظروف ثبات غله الحجم مما يجعل الأسعار النسبية تنفصل عن التكاليف ويمنع ذلك أى اتجاه نحو التساوى .

ومن الملاحظ أن التجارة الدولية بين مجموع الدول المتقدمة قد خفضت بالفعل الفوارق بين عوائد عناصر الانتاج وان معدل الأجور فى مجموعة من الدول المتقدمـة قد اقتربت من بعضها البعض عبر الزمن..

لقد قدم دومنيك سلفادور أربع أسباب لظاهرة التقـارب بـين معـدلات الأجور فى الدول الصناعية تلك الأسباب هى :

-1- النمو السريع فى التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة.

-2- التناقص الملحوظ فى الفجوة التكنولوجية بين أمريكـا وبـاقى الـدول الصناعية المتقد مة .

-3- انخفاض معدل نمو عنصر العمل فى الدول الصناعية مقارنة بمعدل النمو فى أمريكا.
-4- تزايد مرونة حركة عنصر العمل على المستوى الدولى والذى لا يتفق مع افتراض أساسى لنظرية هكشر أولين وهو عدم انتقال عناصر الانتاج..

ملاحظة هامة : هناك العديد من النظريات ظهرت بعد نظرية هيكشر وأولين وساهمت في تطور التجارة الخارجية مثل نظرية بوسنر نظريةفرنون وغيرها ، ولايسعنا الوقت لدراستها.

ملامح الاقتصاد العالمى.

تمهيد:

إن المعاملات الإقتصادية تعكس أحد أهم المؤثرات في طبيعة العلاقات القائمة بين دول العالم و تؤدي إلى تحديد معالمها و إتجاهاتها. لذلك كان النظام الإقتصادي العالمي يتضمن إنتقال اليد العاملة و عوامل الإنتاج والسلع والخدمات عبر الحدود، و ذلك بهدف تقوية روابط التعاون بين الدول للوقوف في وجه الأزمات التي تهدد أمن و إستقرار العالم و تضمن الرفاهية للمجتمعات.

قبل الحرب العالمية الأولى ساد مبدأ حرية التجارة الدولية، حيث تميزت هذه المرحلة بالحرية النسبية في التبادل التجاري و سهولة إنتقال العمالة و رأس المال و تخفيض الحواجز الجمركية. و رمت الحرب العالمية الأولى بظلالها على حركة التبادل التجاري؛ فسعت كل دولة إلى تغليب المصالح الإقتصادية الداخلية، و في نفس الوقت إنشغلت الدول المتحاربة بالإعداد و الإمداد لخوض المعارك، أما الدول الأخرى فانكفأت على نفسها لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت العديد من المستجدات جعلت النظام الإقتصادي العالمي يمر بالعديد من المراحل المختلفة أدت إلى بروز بوادر أولية رامية لإقامة نظام إقتصادي عالمي جديد، كإنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة.

طيلة هذه المراحل ساد مبدءان أساسيان أثرا على طبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية، هما اللجوء إلى تقييد التجارة الخارجية لحماية الصناعات المحلية الوليدة و تحقيق الإستقلال الإقتصادي، و مبدأ تحرير التجارة الخارجية بهدف إعطاء الحرية للتبادل التجاري الدولي.

يختلف النظام الإقتصادي العالمي الجديد عن النظام الإقتصادي القديم في أنه قام على أنقاذ إنهيار نظام النقد القائم على قاعدة الذهب التي إعتمد عليها النظام الإقتصادي القديم أي النظام الإقتصادي الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية، و ظهور الأزمة الإقتصادية العالمية و فشل الدول الغربية في السيطرة عليها و قيام نظام إقتصادي معارض في روسيا. و في ظل هذه الظروف عمت الحمائية و تعددت إتفاقيات الدفع، و تراجعت حرية التجارة و إنتشرت الرقابة و القيود على إنتقال السلع و الأموال.

خلال عقد التسعينيات تبلورت عدة تغيرات عبرت عن جملة من العوامل و القوى الدافعة التي تعمل على تشكيل و تكوين النظام الإقتصادي العالمي الجديد، ليدخل القرن الواحد و العشرين بأوضاع و علاقات إقتصادية دولية جديدة تختلف عن الأحداث و التطورات التي عرفها النظام من قبل.

أولا

الإطار الفكري للنظام الإقتصادي العالمي الجديد.

مفهوم الاقتصاد العالمي

إن مصطلح الإقتصاد العالمي يعبر عن ترابط و أهمية العلاقات الإقتصادية بين الدول في مرحلة رأسمالية التجارة، لذلك كان كل من التخصص و تقسيم العمل الدولي، من أبرز الخصائص التي برزت بعد حدوث الثورة الصناعية و الإنتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر. أين تزايدت العلاقات الإقتصادية و ظهرت الحاجة إلى تنظيمها بين الدول فبرز مفهوم النظام الإقتصادي العالمي.

لقد تشكل النظام الإقتصادي العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد مؤتمر برتون وودز سنة 1944 الذي دعا إلى إنشاء نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي و الخضوع لبعض التنظيمات و المنظمات الدولية، أما ملامحه فأخذت تتبلور في السبعينيات. لكن هذا النظام كان دوما ينطوي و منذ البداية على مجموعة من القوى و العوامل الدافعة التي جعلته يتجدد و يتغير ليطلق عليه إسم "النظام الإقتصادي العالمي الجديد"، ومن أبرز القضايا التي

جعلت النظام الإقتصادي العالمي يتصف بأنه جديد و لم تكن مطروحة من قبل، هي قضايا لها تأثير كبير على إتجاهات السياسات الإقتصادية اللاحقة و المؤسسات المنشأة فيما بعد. و قد تمثلت أولى هذه القضايا أساسا في إعادة إعمار أوروبا بعد ما خلفته الحرب، و هذه القضية نتج عنها مفهوم النمو الإقتصادي وإستخدامه كمعيار للتقدم. و القضية الثانية تمحورت في المواجهة بين النظام الرأسمالي القائم على إقتصاد السوق و النظام الإشتراكي القائم على التخطيط المركزي. أما القضية الثالثة فتمثلت في ظهور التنمية الإقتصادية في العالم الثالث كواحدة من المشاكل الرئيسة أين إنقسم العالم إلى دول متقدمة و دول نامية. و هذا كله يشير إلى التغيرات الجذرية و الجوهرية، التي حدثت و غيرت الأوضاع و العلاقات الإقتصادية بين كافة الدول و المؤسسات و المنظمات الدولية.

الإطار النظري للنظام الإقتصادي العالمي الجديد.

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية هي نقطة بداية النظام الإقتصادي العالمي الجديد، ليأخذ بذلك نمطا جديدا يجعله مختلفا كليا عما كان عليه في السابق. و ذلك بسبب تغير الأوضاع الإقتصادية و خصائص و سمات العلاقات الإقتصادية الدولية التي كانت سائدة من قبل. لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية نشأة و تطور النظام الإقتصادي العالمي الذي أصبح يطلق عليه بالجديد، و كذا مفهومه و مراحل تطوره.

نشأة النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

لقد أحدث النظام الإقتصادي الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية سنة 1971 تباينا شديدا بين الدول النامية و الدول المتقدمة، من خلال التحكم في التجارة الدولية و طريقة إدارة المنظمات الإقتصادية والتجارية الدولية. فأدت هذه الوضعية إلى تفاقم أزمة التنمية في الدول النامية و محدودية النمو في الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى التفكير في إعادة ترتيب العلاقات الدولية بما يخدم مصالح الأطراف المكونة للنظام الإقتصادي العالمي.

لقد عرفت بداية السبعينيات و بالتحديد منذ عام 1973، مجهودات مكثفة من قبل كافة الدول لإعادة ترتيب العلاقات الإقتصادية فيما بينها و تصحيح الإختلالات الناتجة عن النظام الإقتصادي السائد. و لعل نتائج المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية عام 1973 أدت إلى الدعوة إلى إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد، خاصة ما تعلق من هذه النتائج

بالتفاوت المتزايد بين الدول النامية و الدول المتقدمة و إستمرار هذه الأوضاع لن يكون في صالح حتى الدول المتقدمة. إضافة إلى تزايد إدراك و وعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار و كميات البترول لتحقيق مصالحها منذ عام 1973، و إكتشاف بعد حرب أكتوبر أن لديها من الإمكانات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها؛ حيث أن قرار الأوبك قد نقل - لأول مرة و لو لأجل محدود و لسلعة واحدة- السلطة الإقتصادية إلى العالم الثالث. و على صعيد أخر إتضح من إنتصار الشعب الفيتنامي بعد حرب الثلاثين عاما أن إستخدام القوة العسكرية لم يعد الوسيلة الفعالة لتأكيد السلطة الإقتصادية.

هكذا تزايد الوعي بأن تعديل النظام الإقتصادي العالمي الراهن تعديلا جوهريا، يقتضي إجراء تعديلات جذرية في إستراتيجية التنمية و السياسات الإقتصادية و الإجتماعية داخل الدول المعنية؛ لأن البحث عن نظام إقتصادي عالمي يجب أن يتعمق و يمتد ليصبح بحثا عن نظام إقتصادي عالمي جديد.

و من ثم دعت دول عدم الإنحياز في مؤتمرها الرابع المنعقد في سبتمبر 1973 بالجزائر، إلى إقامة نظام إقتصاد عالمي جديد يتيح ظروفا أفضل للتقدم الإقتصادي و الإجتماعي، و يعطي فرصا متساوية للنمو و التنمية لكافة دول العالم. و منذ هذا التاريخ إهتمت الهيئات الدولية بهذا الموضوع.

خلال الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1974 المخصصة لمناقشة قضايا التنمية و المواد الأولية المنعقدة بناء على طلب من الجزائر، تم إتخاذ قرارين تاريخيين، يتعلق القرار الأول بإعلان إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد و يتعلق القرار الثاني ببرنامج العمل لإقامة هذا النظام.

لقد جاء في إعلان إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد: " نعلن رسميا التصميم الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام إقتصادي دولي جديد قائم على العدالة و المساواة و الترابط و المصلحة المشتركة و التعاون بين الدول، بغض النظر عن نظمها الإقتصادية و الإجتماعية. نظاما يعالج التفاوت و يصحح مظاهر الظلم الحالية، يجعل من الممكن تضييق الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و يؤمن التنمية الإقتصادية والإجتماعية المطردة و السلم و العدل للأجيال الحالية و المقبلة...". أما برنامج العمل من أجل إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد فقد شمل عشر نقاط تمثلت فيما يأتي :

- مشاكل المواد الخام و المواد الأولية و أثرها على التجارة و التنمية.

- نظام النقد الدولي و علاقته بتمويل التنمية في الدول النامية.

- التصنيع و وسائل تشجيعه في الدول النامية.

- إنتقال التكنولوجيا.

- إجراءات الضبط و الرقابة على الشركات متعددة الجنسية.

- ميثاق حقوق الدول و واجباتها الإقتصادية.

- تنمية التعاون بين الدول النامية.

- مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية.

- تقوية دور منظمات الأمم المتحدة في مجال التعاون الإقتصادي العالمي.

- برنامج خاص بمعونات الطوارئ للدول التي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمات الإقتصادية و منها الدول الأقل نموا و التي ليس لها منافذ بحرية.

في الدورة العادية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي إنعقدت في الفترة سبتمبر/ ديسمبر 1974، تم إصدار قرار الجمعية الخاص بإقرار ميثاق حقوق الدول و واجباتها الإقتصادية. حيث ركز على فكرة التعاون الدولي و التمسك بأهداف الأمم المتحدة و ضرورة التنمية، كما حدد الهدف الرئيس و هو إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد. و لا شك أن فكرة ميثاق حقوق الدول و واجباتها الإقتصادية، تعكس الإحساس المتزايد بضرورة معاملة كل الدول معاملة متساوية. و هو أمر كان يصعب التفكير فيه غداة الحرب العالمية الثانية، لأن معظم الدول النامية كانت مستعمرات للدول المتقدمة. و تتمثل أهم الحقوق و الواجبات الإقتصادية للدول - طبقا لهذا الميثاق- فيما يأتي :

- حق كل دولة في تنظيم الإستثمارات الأجنبية في بلادها.
- حق كل دولة في تأميم الممتلكات الأجنبية أو نقل ملكيتها بتعويض مناسب.
- حق كل دولة في المشاركة في التجارة الدولية طبقا للترتيبات التي تراها مناسبة.
- مسؤولية كل دولة في تحقيق التقدم لشعبها و حقها في إختيار الأهداف و الوسائل لذلك.
- حق الدول في المساواة التامة و الفعلية في إتخاذ القرارات بخصوص المشاكل الإقتصادية الدولية.

- حق كل دولة في الإستفادة من التقدم العلمي و الحصول على التكنولوجيا.
- إلتزام كل الدول بالسعي لتحقيق نزع السلاح.
- حق الدول النامية في الحصول على معاملة تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة.

بعدها عقد بباريس مؤتمر الحوار بين الشمال و الجنوب في ديسمبر 1975، و الذي عرف أيضا باسم مؤتمر الأغنياء و الفقراء حول قضايا الطاقة و المواد الأولية و التنمية و الشؤون المالية و الديون. ثم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و التجارة الذي عقد في نيروبي بكينيا في ماي 1976، طرحت في جدول أعماله قضيتان هامتان هما المواد الأولية و المديونية الخارجية للدول النامية. فبالنسبة للقضية الأولى تقدمت الدول النامية بمشروع برنامج متكامل لأسعار المواد الأولية يتمثل في إنشاء صندوق خاص للمحافظة على أسعار 17 مادة خام تمثل فيما بينها ثلاثة أرباع صادرات الدول النامية ما عدا البترول، على أن يخصص له حوالي ثلاثة مليار دولار. و قد تباينت أراء الدول المتقدمة في هذا الموضوع، فعارضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا الغربية و اليابان التدخل في قوى السوق و جهاز الثمن، متحججة بتقسيم العمل الدولي و مبدأ حرية العالم الثالث، بينما تبنت فرنسا موقفا وسطا.

بالنسبة للمديونية الخارجية، إقترحت مجموعة السبع و السبعين عقد مؤتمر دولي تناقش فيه كل جوانب الموضوع و توضع قواعد عامة للتخفيف من عبء المديونية على الدول النامية. و في المقابل رفضت الدول المتقدمة هذا الإقتراح و أصرت على التفاوض مع كل بلد مدين على حدى. لكن جراء مواقف الدول المتقدمة المعارضة دوما لمصالح الدول النامية، لم يتمكن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و التجارة من الوصول إلى نتائج محددة، فيما يتعلق بالجهود الدولية الرامية لمعالجة قضايا المواد الأولية و التنمية. و رغم ذلك شهد أكثر من أي وقت مضى، توحد مواقف الدول النامية و فشل جهود الدول المتقدمة في تشتيت تلك المواقف؛ فالصراع لتغيير النظام الإقتصادي العالمي يتطلب نجاح الدول النامية في توحيد صفوفها إزاء الدول المتقدمة و القضايا المطروحة على الساحة الإقتصادية العالمية.

تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت بداية السبعينيات قد شهدت بداية قوية نحو تكوين نظام إقتصادي عالمي جديد يكون أكثر عدالة و سلما، فإن نهاية هذه الفترة أبرزت نتائج و متغيرات جديدة و قوى أخرى دافعة تحاول الإعلان مرة أخرى عن نمط النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي يختلف عما نودي به في بداية هذه الفترة. فقد أسفرت نتائج المرحلة الممتدة ما بين 1974-1990 ، عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، و تزايد تأثير صندوق النقد

الدولي و البنك العالمي و إتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية، من خلال مبدأ المشروطية الدولية المتبادلة بين المنظمتين. و من ناحية أخرى، فعند تولي جورباتشوف قيادة الإتحاد السوفياتي سابقا عام 1985 و إعلانه عن البروسترويكا (إعادة البناء) والجلاسونست (الشفافية)، طالب بإقامة نظام عالمي جديد يقوم على أسس جديدة بعيدا عن صراع الإيديولوجيات، و يهدف إلى الحفاظ على الجنس البشري و سلامة البيئة و تدعيم مجالات الحوار و التعاون الإقتصادي العالمي و الإعتماد المتبادل بين الدول و المنظمات الدولية لبناء مجتمع دولي أفضل .

مفهوم النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

يقصد بالنظام الإقتصادي العالمي مجموعة القواعد و الترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الإقتصادية بين الدول المختلفة. علما أن هذا المفهوم ينطوي على أن النظام الإقتصادي العالمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية عبارة عن " ترتيب الأوضاع الإقتصادية في العالم على نحو معين"، هذا الترتيب يتضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للإقتصاد العالمي و كذلك بالنسبة للتطور داخل كل جزء من هذه الأجزاء.

إن مصطلح النظام الإقتصادي العالمي الجديد من المصطلحات التي ظهرت حديثا و أعطتها العديد من الدراسات تعريفات: "مجموعة القواعد و القوانين المتناسقة، المترابطة و المتفاعلة في تشابكات علاقية ضمن أطر مؤسسية تنظم سلوك و نشاط و فعاليات تسيير البناء الإقتصادي، و تحقق المستهدفات المرجوة لمجتمع معين في بعد زماني و مكاني و حضاري علمي محدد، وكذلك ضوابط أيديولوجية سائدة في بيئة لها محدداتها و متغيراتها. و تتولى السلطة القائمة في المجتمع تنفيذ فعاليات هذه القواعد و القوانين، عن طريق عدة وسائل و أساليب في ضوء المتغيرات المحيطة محليا و إقليميا ودوليا، تتناسب مع فعالية حركية التطور عبر مختلف الأبعاد، و بمرونة تواكب مختلف المتغيرات الأساسية العارضة والطارئة، و بما يحقق رفاهية الإنسان كمستهدف غذائي."

كما عرف الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974النظام الإقتصادي العالمي الجديد، على أنه "النظام المبني على الإنصاف و تساوي جميع الدول في السيادة و على ترابطها و إشتراك مصالحها وتعاونها بصرف النظر عن نظمها الإقتصادية و الإجتماعية، و

يكون من شأن هذا النظام تصحيح الفروق، ومعالجة المظالم القائمة. و يسمح بالقضاء على الهوة المتنامية بين الدول المتقدمة و الدول النامية كضمان للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية السريعة و المستمرة للأجيال الحاضرة و المقبلة"[1].

يتضح من التعريفين السابقين أن مفهوم النظام الإقتصادي العالمي الجديد، كان عبارة عن تنظيم للأوضاع الإقتصادية عالميا بشكل يضمن تحقيق نتائج بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للإقتصاد العالمي، سواء كانت دولا أو منظمات إقتصادية دولية و إقليمية أو شركات متعددة الجنسية.

مراحل تطور النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

بمجرد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، برزت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بعد فشل النظام السابق في مواكبة التحولات و الصمود أمام الأزمات و التناقضات العديدة، التي عجلت بالمطالبة برحيله ومهدت لوضع الترتيبات الاقتصادية الجديدة الخاصة بقيام نظام اقتصادي عالمي جديد.

مراحله : مر بعدة مراحل:

المرحلة الأولى من 1945إلى 1973

عرفت هذه المرحلة بداية التوجه لإقامة نظام إقتصادي عالمي بعد إرساء مكوناته الأساسية. حيث أنشئ صندوق النقد الدولي للإشراف على نظام النقد الدولي و أسس البنك العالمي للإنشاء و التعمير لإدارة التنمية في مختلف الدول و إعادة إعمار أوروبا التي خربتها الحرب، و كانت إتفاقية الجات تتولى النظام التجاري الدولي. وخلال هذه المرحلة و بعد إندلاع الحرب الباردة، إنقسم الإقتصاد العالمي إلى نظام إشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي و نظام رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. و برزت القطبية الثنائية من ناحية الأنظمة الإقتصادية، فأصبح العالم منقسما إلى عالم متقدم و عالم نامي، أي عالم الأغنياء و عالم الفقراء، مع إتساع الفجوة بين الأثرياء و الفقراء يوما بعد يوم. ثم تغير ترتيب الأوضاع الإقتصادية بعد حصول أغلب الدول النامية على إستقلالها و تخلصها من إستنزاف ثرواتها، إلا أنها عرفت نمطا جديدا لهذا الإستنزاف، فأصبحت الدول المتقدمة تحصل على المواد الأولية و الخام من

الدول النامية بأسعار زهيدة بعيدة عن أسعارها الحقيقية، وبالتالي فمعدل التبادل الدولي سيكون في صالح الدول المتقدمة.

من جانب أخر، سجلت هذه المرحلة إستحواذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر لكل من حصص صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. تمثل الحصص مكونا أساسيا في الموارد المالية للصندوق. و تخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم على أساس مركزه النسبي في الإقتصاد العالمي.

بما أن السيطرة على هاتين المنظمتين تقوم على الوزن النسبي لكل عضو في إدارة المنظمتين من خلال نصيب كل عضو من مجموع الحصص، فإن هذا جعل الدول المتقدمة تسيطر على إدارة المنظمتين و تجني النصيب الأكبر من التمويل المتاح لها، و ترفض، باستمرار المطالب، الخاصة بإعادة النظر في توزيع حصص الأعضاء لكي يتسنى لها التحكم في قرارات كل من الصندوق و البنك. كما غابت الدول الإشتراكية عن التمثيل في المنظمات الإقتصادية الدولية انذاك. حيث كان صندوق النقد الدولي يضم في عضويته رومانيا و يوغسلافيا و بولندا فقط، أما البنك العالمي فضم رومانيا و يوغوسلافيا و الصين، الأمر الذي خلف خللا شديدا في ترتيب الأوضاع الإقتصادية الدولية في ذلك الوقت. و من بين المظاهر الناجمة عن تلك الترتيبات، تزايد حدة الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و تفاقم أزمة التنمية في الدول النامية، الأمر الذي أدى بهذه الأخيرة إلى المطالبة بوضع عادل للتخلص من النهب و الإستغلال.

المرحلة الثانية ممتدة من عام 1974 إلى غاية عام 1990.

كان من أهم النتائج التي أفرزتها المرحلة الأولى، فشل النظام الإقتصادي السابق و اكتفائه بمراعاة مصالح الدول المتقدمة فقط، التي حققت إرتفاعا في مستويات معيشتها و ظهور الحاجة الملحة لإقامة نظام إقتصادي عالمي جديد، إضافة إلى إتساع الفجوة، باستمرار، بين الدول النامية و المتقدمة و إكتشاف أن إستمرار الأوضاع على ما هو عليه في الدول النامية، لا يخدم مصالح الدول المتقدمة و تعدد أشكال هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية بإعتبارها مصدرا للثروة و المواد الأولية، و فرض التخصص في مجال الإنتاج على الدول النامية و تكريس

العلاقات الإقتصادية و التجارية غير المتكافئة و إستغلال الشركات الإحتكارية العملاقة لثروات هذه الدول.

إضافة إلى ذلك عرفت هذه المرحلة تعزيز مركز الدول المصدرة للنفط. حيث إتخذته منظمة الأوبك في تلك الظروف الإستثنائية سلاحا للمساومة عام 1973، و إستطاعت التحكم في أسعار و كميات البترول. و من جهة أخرى تزايد إدراك الدول النامية بأن لديها من الإمكانات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها . و اتضح بعد إنتصار الشعب الفيتنامي، أن إستخدام القوة العسكرية لم يعد يشكل الوسيلة الفعالة لتأكيد السلطة الإقتصادية.

كل العوامل السابقة شجعت الدول النامية على المناداة بضرورة إعادة النظر في النظام الإقتصادي العالمي، من خلال تكريس دور حركة عدم الإنحياز في التصدي لهذه القضية. فأنعقد مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الإنحياز في الجزائر بتاريخ سبتمبر 1973 و طالب الرئيس الجزائري (هواري بومدين) بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في الموضوع. و بالفعل تم عقد هذه الدورة في أفريل و ماي 1974 بمساندة الدول النامية أو كما يسمى بمجموعة السبع و السبعين، و أسفرت عن إقرار إعلان إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد و برنامج عمل من أجل إقامة هذا النظام.

بعد ذلك عقد مؤتمر " الحوار بين الشمال و الجنوب" في ديسمبر 1975 في باريس لمناقشة قضايا الطاقة و المواد الأولية و التنمية و الشؤون المالية و الديون. بعدها عقد المؤتمر الرابع للأمم المتحدة للتجارة و التنمية (أونكتاد) في نيروبي بكينيا في ماي 1976، نوقشت خلاله قضيتين هما المواد الأولية و المديونية الخارجية للدول النامية. لكن بسبب تعنت الدول المتقدمة، لم يتمكن هذا المؤتمر من الوصول إلى نتائج محددة و إنتهى بالفشل. إلا أن الدول النامية إلتزمت بوحدتها و قوتها التفاوضية.

بالرغم من أن هذه المرحلة شهدت بداية قوية في المناشدة بإقامة نظام إقتصادي عالمي أكثر عدلا، إلا أنها سجلت نتائج سلبية، كان أهمها تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، و تزايد تأثير صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و إجبار الكثير من الدول النامية الممولة على تنفيذ برامج التثبيت و الإصلاح الهيكلي بموافقة من المنظمتين معا.

المرحلة الثالثة ممتدة منذ عام 1991 إلى غاية نهاية القرن العشرين.

بدأت ملامح النظام الإقتصادي العالمي الجديد تبرز مع إنطلاق هذه المرحلة. فبعد أن كانت الدول النامية هي السباقة في المناشدة بضرورة قيام نظام إقتصادي عالمي جديد، جاءت الدعوة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إثر قيادتها للنظام الرأسمالي بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، و مطالبتها بإرساء نظام إقتصادي عالمي جديد تجسد من خلاله مبادئ النظام الرأسمالي.

من أهم المظاهر التي سادت هذه الفترة هي التحول و الميل إلى عدة إتجاهات:

- الإتجاه نحو الخوصصة.

- إعادة هيكلة النظام الإقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي.

- إنتصار النظام الرأسمالي على النظام الإشتراكي.

- عولمة الإقتصاد التي أدت إلى زيادة حجم التبادل و الإنفتاح على أسواق السلع و الخدمات الدولية و أسواق رأس المال و أسواق التكنولوجيا و الخدمات الحديثة و زيادة التنافس بينها.

- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

كل هذه المظاهر و الإتجاهات شكلت ملامح النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي نعرفه في الوقت الحالي. و جعلته يعاني صعوبات كثيرة ناجمة عن عوامل متعددة، مثل التباين الحاد في إتجاهات أطراف هذا النظام و التناقض الواسع في التراث الثقافي و الحضاري و مستويات التقدم الإقتصادي، إضافة إلى مبادئ و قواعد هذا النظام الناتجة عن عملية إعادة البناء و التعمير جراء الحرب العالمية الثانية. الأمر الذي جعل الدول النامية تصحو وتناضل لإحداث تغييرات في النظام و تبحث عن نموذج مناسب له، مما يستوجب عليها تحليل مكوناته و خصائصه و معرفة تحدياته، و دراسة قضاياه المرتبطة بالتجارة الدولية و تمويل التنمية الإقتصادية و النظام النقدي والتصنيع و نقل التكنولوجيا و الحفاظ على البيئة و غيرها.

المرحلة الرابعة ممتدة من فشل مؤتمر سياتل 1999 إلى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001.

عرفت هذه المرحلة إنضمام كل من الإتحاد الأوروبي و اليابان إلى جانب الدول النامية، في المطالبة بأن يكون هذا النظام الإقتصادي العالمي الجديد أكثر عدلا و إطمئنانا و وضوحا. و كانت هذه الدعوة وليدة جملة من الأحداث و التغيرات الجذرية كان أبرزها ما يأتي:

● فشل مؤتمر سياتل المنعقد في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1999 و هو المؤتمر الثالث للمنظمة العالمية للتجارة، بسبب حدة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي حول موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية من جهة، و بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان من جهة أخرى فيما يتعلق بالقوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق و كانت الدول النامية أيضا رافضة لهذه السياسة. من جانب أخر برزت خلافات بين الدول المتقدمة و الدول النامية حول قضايا صادرات المنسوجات و الملابس الجاهزة و فتح الأسواق لهذه السلع، إضافة إلى موضوع ربط التجارة بمعايير العمل و البيئة و الملكية الفكرية.

● تصاعد حدة المظاهرات المناهضة لظاهرة العولمة و مناداتها بأن تكون العولمة أكثر وضوحا و عدالة، لا وسيلة في يد الدول المتقدمة لبسط نفوذها و قوتها و سببا في تحقيق البطالة و إنتهاك حقوق الإنسان. و قد جاءت هذه الثورات المناهضة للعولمة في صور و أشكال متعددة شهدتها الدول المتقدمة على إثر إنعقاد اللقاءات والإجتماعات الرسمية، بدء امن المظاهرات الحادة التي حدثت في مدينة سياتل في شهر نوفمبر 1999 لمدة ثلاثة أيام إحتجاجا على سياسات المنظمة العالمية للتجارة. بعدها تلتها مظاهرات دافوس السويسرية في شهر جانفي 2001، و المظاهرات التي جرت في مدينة كيبك بكندا في أفريل 2001 أثناء تنظيم تجمع تحرير التجارة الأمريكي الكندي، لتنتشر بعدها المظاهرات المعادية للنظام الإقتصادي العالمي الجديد و العولمة في معظم العواصم الأوروبية، كانت أكثرها حدة مظاهرات العاصمة البريطانية "لندن" في ماي 2001، ثم إحتجاجات مدينة جوتنبرج السويدية أثناء إجتماع الإتحاد الأوروبي لمناقشة توسيع الإتحاد. إضافة إلى مظاهرات مدينة جنوة الإيطالية إثر إنعقاد قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى خلال الفترة 19-22 جويلية 2001، و تعتبر هذه الأخيرة أكبر مظاهرة إحتشد فيها المناهضون للعولمة منذ بدء الحركات الإحتجاجية.

من جهة أخرى لم تغب مظاهر الإحتجاج عن الدول النامية، التي شهدت عدة إضرابات للعمال في دول مختلفة كالهند و الأرجنتين و نيجيريا و جنوب إفريقيا و الأرغواي و كوريا الجنوبية. تنديدا بسياسات النظام الإقتصادي العالمي الجديد و العولمة.

مع العلم أن كافة الحركات الاحتجاجية سواء التي حدثت في الدول المتقدمة أو الدول النامية، لم تقتصر في تنديدها على السياسات الإقتصادية العالمية فحسب، بل امتدت لتشمل نشاط الشركات متعددة الجنسية مطالبة بتحسين شروط العمل بها و إعتراضها على بعض السلوكات و ظروف العمل السائدة بها.

● أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت بعمق و قوة مركز التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية، فأثرت سلبا على إقتصادات العالم و خاصة الإقتصاد الأمريكي، حيث مست أثار هذه الأحداث العديد من الأنشطة الإقتصادية كالإستثمارات و السياحة و الطيران. فإرتفعت تكاليف النقل و التأمين عبر العالم وإنخفضت أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2001، و سادت حالة الشك فيما يتعلق بمستقبل الإقتصاد العالمي و مدى تأثره بإقتصاد الأمريكي. هذا الأخير الذي مست الخسائر معظم قطاعاته و ألحقت به أضرارا إمتدت إلى بقية اقتصاديات الدول الأخرى ذات علاقات تجارية قوية مع الإقتصاد الأمريكي.

●انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة في مؤتمر الدوحة في الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 بعد مفاوضات شاقة و طويلة، بإعتبارها دولة نامية بدأت تبرز كقوة إقتصادية جديدة. و هذا يعتبر مؤشرا عن الحاجة الملحة من جديد للدعوة إلى إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد يختلف عن المرحلة السابقة.

● أزمات العولمة التي شهدتها فترة التسعينيات و بداية الألفية الثالثة، و كان أهمها الأزمة الأسيوية و أزمة المكسيك و أزمة الأرجنتين، ثم الأزمة الأمريكية. هذه الأزمات طرحت ما يسمى ب" عولمة العولمة "، أي وضع القواعد و الآليات الكفيلة بجعل العولمة إيجابية و في خدمة كافة الأطراف المتقدمة و النامية على حد السواء. لأن للدول النامية دور مهم و أهمية بالغة في إدارة التعاون الإقتصادي العالمي.

المرحلة الخامسة ممتدة من عام 2002 إلى غاية 2010.

شهد العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، تطور نسيج التنمية الإقتصادية العالمية الذي أصبح واضحا بشكل متزايد، حيث أخذ الإقتصاد العالمي يتطور بأنواع مختلفة من طرق التنمية. و أثبتت الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008 من وول ستريت، أن النظام الغربي الإقتصادي و المالي لم يكن نموذجا يمكن تطبيقه عالميا. ومن ناحية أخرى، إختارت غالبية الدول النامية أنماط التنمية الخاصة بها وفقا لأوضاعها الوطنية و ظهرت كقوة إيجابية لتعزيز الإنتعاش الإقتصادي العالمي.

بالرغم من أن الإقتصاد العالمي واجه إنفجار فقاعة الدوت كوم في الولايات المتحدة و الأزمة المالية و شهد الكثير من النكسات فيما بينهما، إلا أن هذا العقد تمكن من الحفاظ على النمو مع حدوث إزدياد في الإنتاج العالمي و توسع في التجارة الدولية و تعمق في تقسيم العمل الصناعي الدولي. و من خلال الإستفادة من تكنولوجيا الإتصالات و الإعلام، تسارعت خطى جولة جديدة

من العولمة بصورة ملحوظة. كما تم تضمين المزيد من الأشخاص و الأسواق المحلية و الموارد في النظام الإقتصادي العالمي، و زادت الثروة و اتسعت التبادلات الإقتصادية بين الدول و تحسن مستوى معيشة معظم الأفراد.

إضافة إلى ذلك، أصبح الإعتقاد السائد أنه من الضروري تدعيم القواعد المالية العالمية و إعادة تشكيل النظم الإقتصادية و المالية العالمية، و أصبح مفهوم التنمية المستدامة التي تقوم على حماية المحيط البيئي أكثر شيوعا و من المرجح أن تصبح هي القوة المحركة للإقتصاد العالمي. لأنه في ظل التحديات التي تواجه العالم الأن كالأزمات المالية و الإقتصادية، و مشكلة الأمن الغذائي و نضوب الموارد و التغيرات المناخية؛ يصبح من الضروري الفصل بين التنمية الإقتصادية و التراجع البيئي، بهدف تحقيق التنمية المستدامة .

و على خلفية التنمية المستمرة للإقتصاد العالمي ككل، تغير ميزان القوى بين الدول المتقدمة و الدول النامية بشكل نسبي، و لا يزال الهيكل الإقتصادي العالمي يتطور نحو مستقبل متوازن و رشيد على نحو أكبر. كما حدثت تغيرات في منظمات دولية كبرى كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و مجموعة الثمانية و مجموعة العشرين. فعلى سبيل المثال حلت مجموعة العشرين محل مجموعة الثمانية لتصبح المنتدى الرئيس للحوكمة الإقتصادية العالمية .

بالنظر للأوضاع العالمية، يمكن أن نلاحظ أن العالم أصبح أكثر غنى من ذي قبل، و أصبح التطور التقني أكثر إنتشارا، و ازدادت الفرو قات الاقتصادية حدة، و أصبح توزيع الدخل العالمي أقل توازنا و عدلا، و هذا من المحتمل أن يمثل تهديدا للنمو و التطور في المستقبل. في مقابل ذلك يمكن القول أن دول العالم أصبحت تتوزع بشكل عام على النحو الأتي:

1- الدول المتقدمة التي التزمت بمبادئ الإقتصاد الحر سابقا و دافعت عنه و عملت على نشره، هي التي تصيغ وتقود التطورات العالمية بالشكل الذي يناسب مصلحتها. فهذه الدول تسعى لتفعيل مداخليها الإقتصادية وتنشيط مؤسساتها من خلال إستغلال الفرص و الإمكانات المتاحة في العالم؛ بعد أن تمكنت من إكتساب الخبرة من التكتلات الإقتصادية الكبيرة التي أقامتها، و من خلال تقنيات حديثة توصلت إليها و استخدمتها بفعالية.

2- الدول الصناعية الجديدة، التي تمكنت من إقامة قاعدة صناعية تصديرية هامة، و أحرزت تطورات عديدة. هذه الدول إستوعبت خلفيات العولمة، و هي تعمل لتأمين مكاسب إضافية من خلال الإنخراط و المشاركة الواسعة في التطورات العالمية الجارية، لكن في مقابل ذلك تواجه منافسة قوية من الدول المتقدمة و في نفس الوقت تمثل منافسا هاما لها.

3- الدول الإشتراكية أو صاحبة الفكر الإقتصادي الموجه أو المركز. هذه الدول هي في مرحلة إنتقالية و تحول مستمر، و رغم القاعدة التقنية التي تمتلكها، إلا أن أغلبها تعاني من عدة مشاكل إقتصادية و إجتماعية، نظرا للإنقلاب السريع الذي أصاب إقتصادها و أدخلها في متاهات عديدة. لكن الصين التي سارت في التحول التدريجي لاقتصادها و أصبحت تلعب دورا مؤثرا على المستوى العالمي .

4- الدول النامية التي تعاني من مشاكل إقتصادية و إجتماعية كبيرة، و هذه الدول في معظمها تتأثر بالتطورات العالمية المتسارعة و بالقوى و الإتجاهات العالمية التي شكلت عملية الانتقال للنظام الإقتصادي العالمي الجديد.

خصائص و تحولات النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

إن تتبع مفهوم و مراحل تطور النظام الإقتصادي العالمي الجديد، و محاولة التنبؤ بما سيكون عليه وضعه في المستقبل، يدفع إلى البحث عن الخصائص و المميزات التي طرأت على هذا النظام طيلة المراحل السابقة، و التي تعكس نموه و تطوره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فرغم عدم إكتمال صورته النهائية، إلا أن خصائصه تتميز بوضوح كل في مرحلة من مراحل تشكله. و بالرجوع إلى أليات عمل هذا النظام(سنتطرق لها في الفصل القادم)، نجد أن العديد من الإتجاهات الحديثة التي تؤثر على طبيعة أدائه و تعكس التحولات العميقة في أركانه كالتجارة الدولية و تمويل التنمية الإقتصادية، و النظام النقدي و التصنيع و نقل التكنولوجيا و الممتلكات العامة للبشرية و الحفاظ على البيئة وغيرها، تستوجب التوقف عند خصائص و تحولات هذا النظام.

أولا : خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

تتمثل المميزات الرئيسة للنظام الإقتصادي العالمي الجديد في عدة نقاط هي:

1- الديناميكية.

تعكس هذه الخاصية حركية النظام الإقتصادي العالمي الجديد، الذي إكتسب ملامح و خصائص معينة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي جعلته يتكون و يتشكل بإستمرار بنمط مختلف عما كان عليه في السابق، وفقا للأدوات و الأساليب الجديدة الرامية لتعظيم غاياته و مصالحه تماشيا مع المرحلة التطورية التي وصل إليها والتغيرات العالمية المستجدة.

الشيء الذي يثبت خاصية الديناميكية التي تميز هذا النظام، هو غياب الثبات المطلق لما سيطرأ عليه من تطورات و تغيرات و إحتمال تغير موازين القوى القائم على أساسها. إضافة إلى تعدد السيناريوهات لما سيكون عليه النظام الإقتصادي العالمي الجديد، فهناك من يطرح سيناريو القطب الواحد و هناك من يطرح سيناريو الشكل الهرمي، و البعض الأخر يرى سيناريو الكتل المتوازنة. و هذا ما يجعل هيكلة النظام غير منتهية.

ناهيك عما قد يطرأ من تغيرات على الأليات و القواعد و الأنظمة، و ما يبرز من بؤر توتر وصراعات و مظاهر ترقب، و ردود أفعال الجهات المتضررة من هذا النظام تجعل شكله غير مكتمل بعد، و تدعه يساير جميع الأحداث باستمرار لمدة قد تكون طويلة. و كل العوامل السابقة الذكر تنم عن بقاء النظام الإقتصادي العالمي الجديد في ديناميكية دائمة.

2- الهرمية في تحديد موازين القوى و الإنفراد بالقمة القطبية.

مع بداية التسعينيات ساد نموذج إقتصادي واحد و هو النظام الرأسمالي بعد إنهيار المعسكر الشيوعي، وأصبحت مبادئ القطبية الرأسمالية هي المسيطرة على العالم. إلا أن هذا لا يعني عدم وجود إستقرار في الأوضاع الإقتصادية، بل إزداد الصراع على التربع على قمة القطبية الرأسمالية الواحدة بمجرد إنتهاء الحرب الباردة. والأقطاب الثلاثة المتنافسة هي الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوربي و اليابان.

إن نهاية الصراع في المستقبل ليس من الضروري أن تكون لصالح طرف واحد على حساب البقية، بل قد تظهر تعددية قطبية تتوحد و تتجانس فيما بينها و تأخذ بمبدأ الإعتماد المتبادل، مع قبول مبدأ الصراع في النواحي التجارية و الإقتصادية و إقتسام أسواق العالم الثالث. و يتوقف إستمرار الوضع مستقبلا على عدة عوامل ترتبط في الأصل بطموحات كل من الإتحاد الأوربي و اليابان في الظفر بالقمة و قيادة النظام الإقتصادي العالمي الجديد. و حسب خاصية الديناميكية، فإن النظام الإقتصادي العالمي الجديد قد يشهد خلال النصف الثاني من القرن الحادي و العشرين تغير ترتيب الأطراف على قمة القطبية، يكون الإتحاد الأوربي هو الذي ينفرد بالقمة إذا تمكن من إستيعاب الدول الغنية التي لم تنخرط فيه بعد، و إذا إستثمر جميع المميزات المختلفة التي تنفرد بها كل دولة من دوله و إستغل جميع العوامل الدافعة لهذا التوجه، ثم يليه كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

3- تعدد أنماط تقسيم العمل الدولي.

يتسم النظام الإقتصادي العالمي الجديد ببروز أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، و هذا يتجلى بشكل واضح في طبيعة المنتوج الصناعي. حيث أصبح يتعذر على الدولة صناعة المنتوج بمفردها، بل أضحت مكوناته تصنع في أكثر من دولة واحدة ثم يتم تجميعها و تركيبها. و يعود السبب في ذلك إلى التطورات الحاصلة في التكنولوجيا و تزايد دور الشركات متعددة الجنسية.

يعود هذا النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي، إلى التقدم الهائل في الثورة التكنولوجية التي أتاحت إمكانات جديدة للتخصص بعد تعدد أنواع السلعة الواحدة. حيث أصبح هناك العديد من الأنواع و ما يحتاجه كل نوع من سلعة معينة من حيث ظروف الإنتاج. و من هنا ظهر تقسيم العمل بين دول مختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المعتاد بالنسبة للسلع الإستهلاكية المعمرة و الألات و المعدات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس الدولة. و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، و أصبح من المألوف أيضا أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول، بحيث يتخصص كل بلد في صناعة جزء أو أكثر منها، و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة. و قد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين الدول الصناعية فيما بينها و حتى بين الدول الصناعية و الدول النامية في بعض الأحيان. و بالتالي أصبحت قرارات الإنتاج و الإستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لإعتبارات الرشاد الإقتصادي فيما يتعلق بالتكلفة و العائد، و أضحى بالإمكان إتاحة الفرص أمام الكثير من الدول النامية لغزو السوق العالمية في العديد من السلع. حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي مزايا تنافسية في الكثير من السلع مثل الصناعات الكهربائية و الإلكترونية و الهندسية و الكيماوية...

4- الإتجاه المتزايد نحو الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول.

إن أبرز سمة للنظام الإقتصادي العالمي الجديد منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية هي تحرير التجارة الدولية، التي أدت إلى حرية إنتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود ثورة التكنولوجيا و المعلومات، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع حجم الإنتاج و من ثم تزايد فرص التنافس بين الدول. و هذا ما ساعد على الترابط بين أنحاء العالم و أكد على عالمية الأسواق.

من جانب آخر، ساهم تقليص المسافات بين الدول و القارات في زيادة درجة التأثر و التأثير المتبادل بين أطراف النظام الإقتصادي العالمي الجديد، و هو ما أدى إلى إيجاد نوع جديد من التقسيم الدولي للعمل، نتج عنه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية في أكثر من دولة واحدة ترتب

عنها تغيير موازين القوة الإقتصادية. هذه الأخيرة طرحت معيارا حديثا يتمثل في السعي لإكتساب ميزة تنافسية غيرت أساس القوة الإقتصادية التي كانت سائدة قبل التسعينيات، فبعد أن كانت ركيزة القوة الإقتصادية هي الموارد الطبيعية، أضحت هي إمتلاك القدرة التنافسية في المجال الدولي. و بالتالي من شأن كل العوامل السالفة الذكر تعميق درجة الإعتماد المتبادل بينها ومن ثم تعاظم التشابك و الترابط بين الدول.

مما تجدر الإشارة إليه أن أهم السمات التي ميزت النظام الإقتصادي العالمي الجديد، نتيجة زيادة الإعتماد الإقتصادي المتبادل منذ أن تحددت ملامحه بداية التسعينيات تمثلت في:

زيادة درجة التعرض للصدمات الإقتصادية الخارجية، بسبب إرتفاع نسبة النشاط الإقتصادي المعتمد على حجم التبادل الدولي.

سرعة إنتقال أثار الصدمات الإقتصادية بين أطراف النظام الإقتصاد العالمي، سواء كان منشأ الصدمة دولة نامية أم دولة متقدمة.

تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد للنمو في الدول النامية، لأن حجم الناتج القومي يتوقف على حجم و نوعية الإستثمارات و سلامة السياسات الإقتصادية الكلية و الجزئية و حجم الصادرات.

إنتشار أثار السياسات الإقتصادية الداخلية للدول المتقدمة إلى إقتصادات الدول الأخرى، مما جعل من الصعب التمييز بين السياسات الإقتصادية الداخلية و الخارجية فيما يتولد عنهما من أثار تقع على بقية الدول.

زيادة درجة التنافسية في الإقتصاد العالمي، نتيجة التخفيف أو إزالة العراقيل أمام حرية التجارة الدولية و قيام أسواق عالمية للسلع و الخدمات.

5- التدفق الهائل للمعلومات و الثورة الكبيرة في الإتصالات و التكنولوجيا.

يشهد النظام الإقتصادي العالمي اليوم تدفقا عظيما للمعلومات ، وجود الثورة التكنولوجية الحديثة في كل من المعلومات و الإتصالات و المواصلات، و التي تزداد عمقا يوما بعد يوم في كافة جوانبها خاصة المعلوماتية و التقنيات الحيوية، قد قربت المسافات بين دول العالم و أحدثت فروقا كبيرة في الإنتاج من خلال خلق موارد جديدة و تحرير الإنتاج الصناعي من الإعتماد الكبير على المواد الأولية و العمالة.

و قد ترتب على هذه الثورة التكنولوجية الحديثة عدة نتائج منها:

ثورة في الإنتاج من خلال سيطرة المعرفة و التكنولوجيات الحديثة على كافة مراحل العملية الإنتاجية، و هو ما أدى إلى ظهور أنواع جديدة من التقسيم الدولي للعمل مثل تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

ثورة في التسويق نتيجة إشتداد الصراع و التنافس بين المشروعات العملاقة على الأسواق العالمية، لصرف فائض إنتاجها نتيجة عجز الأسواق الداخلية على إستيعابه، و هذا ما يفسر الإتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقتصادية و الإندماج الإقليمي و قيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات متعددة الجنسية، لتخفيف حدة التوترات و رفع القدرات التنافسية.

النمو الكبير و المتزايد في التجارة الدولية و التدفقات المالية، نتيجة تحرير التجارة الدولية و الثورة التكنولوجية.

الإتجاه المتزايد نحو الإعتماد الإقتصادي المتبادل، نتيجة تشكل علاقات تجارية و مالية دولية وضعت العالم في شبكة مترابطة لا تستطيع أية دولة أن تبقى في معزل عنها.

6- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية.

إن تأثير الشركات متعددة الجنسية على الإقتصاد العالمي قوي لكونها عالمية النشاط، هذا الأخير يتميز باستثمارات مباشرة و نقل التكنولوجيا و الخبرات التسويقية و الإدارية و تأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية و التمويلية و التكنولوجية .

تتمثل أهم سمات هذه الشركات في ضخامة الحجم و تنوع الأنشطة و الإنتشار الجغرافي و الإعتماد على المدخرات العالمية و تعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات. إضافة إلى سعيها الدائم إلى غزو أسواق متنامية لتصريف إنتاجها دون إجراء عمليات تصدير أو إستيراد أو المرور بالجمارك أو جواز سفر.

إن من الملامح المميزة لتعاظم تأثير الشركات متعددة الجنسية على تشكيل و نمط أداء النظام الإقتصادي العالمي الجديد، يبرز في العديد من المؤشرات أهمها:

تجاوز الأصول السائلة من الذهب و الإحتياطات النقدية الدولية المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسية حوالي ضعفي الإحتياطي العالمي منها. و يدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية و الإستقرار النقدي العالمي.

حسب تقرير مجلة فورشن عام 1995، بلغ إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسية خلال نفس العام 44 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و تستحوذ هذه الشركات في مجموعها على حوالي 40 بالمائة من حجم التجارة الدولية، كما تشكل إستثماراتها معظم حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في كافة أنحاء العالم.

حوالي 80 بالمائة من مبيعات العالم تتم عن طريق الشركات متعددة الجنسية و إنتاج أكبر 600 شركة متعددة الجنسية يتراوح ما بين 20 بالمائة و 25 بالمائة من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا .

إرتفاع إجمالي مبيعات الشركات العملاقة مثل جنرال موتورز و فورد موتور، عن إجمالي الناتج المحلي للعديد من الدول مثل تايلاند و النرويج و السعودية و غيرها.

7- تزايد عدد التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

إزداد عدد التكتلات الإقتصادية الكبرى بين الدول المشتركة، في عدد من المقومات الإقتصادية والثقافية و التاريخية و غيرها و التي تربطها مصالح إقتصادية مشتركة. حيث تشير دراسة أجراها صندوق النقد الدولي في عام 1995 إلى وجود حوالي 45 تكتل إقتصادي في مختلف مراحله و أشكاله، تشمل 75 بالمائة من دول العالم و تسيطر على 85 بالمائة من التجارة العالمية. و من بين هذه التكتلات نذكر:

الإتحاد الأوروبي الذي يعد قوة إقتصادية ذات تأثير قوي على التجارة العالمية.

إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بين كندا و الولايات المتحدة و المكسيك.

رابطة دول جنوب شرق أسيا (ASEAN) و التي تضم: إندونيسيا و ماليزيا و الفيليبين و سنغافورة وتايلاند وبروناي.

منطقة التعاون الإقتصادي لدول أسيا و المحيط الهادي APEC الذي يشمل 18 دولة: - - دول رابطة ASEAN و مجموعة أخرى موزعة على أربع قارات في أسيا و أفريقيا و الأمريكيتين.

جماعة جنوب أسيا و شبه القارة الهندية المعروفة باسم SARC و تضم سبع دول الأكثر فقرا.

دول مجلس التعاون الخليجي.

إتحاد دول المغرب العربي.

منظمة الإيقاد أي "الهيئة الحكومية للتنمية و مكافحة التصحر"، تضم: جيبوتي و إريتريا و أثيوبيا و غينيا وأوغندا و الصومال و السودان و تنزانيا و وراندا و يوروندي. يوجد مقرها الرسمي في جيبوتي و تهدف إلى تنمية إقتصادات الأعضاء.

تتعاون الدول الأعضاء المشكلة للتكتلات الإقتصادية، في تسهيل حركة تبادل السلع و الخدمات فيما بينها و تأسيس مشروعات مشتركة، كما تعقد إتفاقات التبادل العيني للسلع دون عملات حرة، و تشجع حرية إنتقال رؤوس الأموال بهدف الإستثمار المباشر، فيما عدا تكتل الإتحاد الأوروبي الذي يمثل أقصى صور التكتل في العالم.

-دول البريكس: وتضم كل من الصين-روسيا الاتحادية-الهند- البرازيل جنوب افؤيقيا

8- تزايد دور المؤسسات الإقتصادية العالمية في إدارة النظام الإقتصادي العالمي الجديد و إكتمال دعائمه.

باكتمال قيام المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995 إكتملت دعائم النظام الإقتصادي العالمي الجديد، الذي أصبح مسيرا من طرف ثلاث مؤسسات دولية هي صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة. فقد شهدت بداية التسعينيات من القرن العشرين تزايد دور المنظمات الإقتصادية الدولية التي وضعت أليات و قواعد حديثة، فتكثف دور كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي و التكييف الهيكلي التي مست العديد من دول العالم.

الملاحظ أن بعد تلك الفترة وسع الصندوق من نطاق مهامه و إختصاصاته، فقد أصبح يحل محل الحكومات في صياغة الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية لأنظمة الحكم، و إحداث تغييرات أساسية في الهياكل الإقتصادية و المؤسسية للدولة و تعديل مرافقها الأساسية، و التأثير في مستويات الأسعار و التكاليف و توزيع الدخل القومي و هو شرط لتلقي المساعدة. كما أصبح قادرا على إملاء كل ذلك لأنه يقدم بعض القروض العاجلة المطلوبة وقت حدوث الأزمة للدول التي تخضع له، و يتوسط لها في عمليات إعادة الجدولة لديونها الخارجية.

كما حدث نفس التطور في إطار البنك العالمي، أين إستحدث قروض للتصحيحات الهيكلية و هي مشروطة بإجراء برامج إصلاح هيكلي مثل تحرير التجارة الخارجية و تطبيق سياسة

الخوصصة. كما تطورت المشروطية بإنشاء شكل جديد بحيث لا تحصل موافقة من صندوق النقد الدولي إلا بتنفيذ شروطه و العكس.

بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة، فقد تطرقت إلى قضايا جديدة خارج تجارة السلع و المنتجات الصناعية، لتمتد إلى تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و الأدبية، و إجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة وتسوية المنازعات و الصرامة في تطبيق القوانين ضد حالات الإنحراف و الإغراق و الدعم.

ما يميز المؤسسات الإقتصادية الدولية هو التنسيق و الإنسجام في عملها، و بارتباطها و تكاملها تتشكل وحدة قوية تحافظ على وجود النظام الإقتصادي العالمي الجديد و تضمن إستمراره.

9- توسع الشروط المتعلقة بالتمويل الخارجي.

لقد أضحى الإتفاق بين كل من صندوق النقد الدولي و حكومة الدولة العضو فيه، شرطا أساسيا للحصول على موارد مالية من مختلف مصادر التمويل الدولي، و للظفر بالموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع الدائنين في نادي باريس. إلى جانب الإلتزام بتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي المتضمنة للسياسات الإقتصادية الكلية و سعر الصرف و سعر الفائدة.

حدث نفس الأمر بالنسبة للبنك العالمي، حيث إستحدث نوعا جديدا من القروض التي تسمى ب" قروض التصحيحات الهيكلية"، و هي مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق عملية الخوصصة و إعادة النظر في أولويات الإستثمار و تحرير التجارة الخارجية و غيرها. و نتيجة نشأة هذه القروض نتج ما يسمى بالمشروطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، مفادها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين يستوجب تنفيذ شروط المنظمة الأخرى. و بالتالي أصبح من غير الممكن الحصول على إتفاق مساندة مع الصندوق، إلا بعد إجراء تصحيحات هيكلية يتم الإتفاق عليها مع البنك العالمي. وكذلك لا يمكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية من طرف البنك العالمي إلا بعد الوصول إلى إتفاق مساندة مع الصندوق. و في مقابل ذلك إتسعت دائرة المشروطية لتمتد إلى المساعدات الثنائية الرسمية، حيث أصبحت في كثير من الأحيان تتطلب الحصول على شهادة الصحة الإقتصادية من طرف صندوق النقد الدولي.

بهذا الشكل تجد الدول المدينة نفسها بين خيارين فيما يتعلق بالتمويل الدولي، فإذا إتفقت مع صندوق النقد الدولي و رضيت بشروطه، أتيحت لها فرصة الحصول على التمويل الدولي، و في حالة العكس تجد كل المنافذ مسدودة لأن النظام الإقتصادي العالمي الجديد يتمتع بنوع من التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة في إطار المشروطية الدولية.

10- تشكل ملامح جديدة للنظام الإقتصادي العالمي الجديد.

يمكن ملاحظة تشكل ملامح جديدة مميزة للنظام الإقتصادي العالمي الجديد من حيث مستوى التطور ومعدل النمو الإقتصادي، و أضحى التقسيم الجديد للدول لا يعني وجود دول متقدمة و دول نامية و أخرى فقيرة فقط، بل تشكلت الهيكلة الجديدة لهذا النظام وفق التقسيم الأتي:

1- مجموعة الدول الأعلى تطورا: و تتمثل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و أوروبا الغربية و اليابان وهي البلدان الأعلى دخلا.

2- الدول النامية الساعية إلى طريق النمو، و تشمل الدول حديثة التصنيع في شرق أسيا إضافة إلى الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية، و تعتبر فئة الدول ذات الدخل المتوسط في العالم.

3- مجموعة الدول المتخلفة إقتصاديا: و المعبر عنها بالدول الأقل نموا و تقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط و الشريحة العليا من فئة الدخل المنخفض.

4- الدول المتأخرة إقتصاديا: و هذه المجموعة تنقسم إلى قسمين هما:

- أقل البلدان نموا و تقع تقريبا ضمن الشريحة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل.

- في أدنى الترتيب يوجد القسم الذي يسمى أقل البلاد الأقل نموا، و هي الفئة الدنيا منخفضة الدخل وتشمل الأجزاء الأشد فقرا من العالم الثالث.

بإمكان هذه الهيكلة الجديدة أن تبرز أنماطا جديدة لتقسيم العمل الدولي، و ذلك من خلال التخصص في إنتاج و تصدير السلع ذات الميزة النسبية و الجودة العالية و الأسعار التنافسية بإتجاه أسواق الدول المتقدمة، وبالحصول على مساعدة الدول المتقدمة في نقل التكنولوجيا الحديثة للدول النامية بسهولة و يسر، و زيادة درجة الإعتماد المتبادل. كما تساعد هذه الهيكلة الجديدة الدول الساعية إلى النمو أن تصل إلى مصاف الدول الأكثر تطورا في فترة قد لا تطول، و من ثم تمكنها من أن تلعب دورا متصاعدا في تشكيل الإقتصاد العالمي الجديد. أما الدول

المتواجدة في الأدنى، فستبقى مهـــمشة لأجل طويل، في حين أن الدول المتـــخلفة و المتأخرة إقتصـاديا، إن لـم تفعل دورهـا و تكـن علـى مسـتوى التنافسـية المتواجـدة فـي الإقتصـاد الحـالي، فستتراجع و تبقى في أسوأ حال.

التـــحولات الطـــارئـــة عـــلى ألـــيات النـــظام الإقتـــصادي العالـــمي الجـــديـــد.

إنطلاقا من العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حدثت عدة تحولات إقتصادية كانت لها أثار عميقة على أداء النظام الإقتصادي العالمي الجديد في أركانه الثلاثة النقدية و المالية و التجارية. و فيما يأتي تحليل بسيط لهذا الواقع:

أولا: الـــتـحـــول فـــي النـــظـــام الـــنـقـــدي الـعـالـــمـي.

لقد تغير العمل بنظام سعر الصرف الثابت ليحل محله سعر الصرف العائم في معظم الدول. و هذا بعد توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971، نتيجة الإنخفاض السريع في إحتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب الفيتنام، فانهار بذلك أساس إتفاقية بريتن وودز. و من ثم أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1973 هو نظام سعر الصرف العائم.

نـــتيجـــة العمل بهذا النظـــام، حدثت تـــقلبات شديدة في أسعار صرف العـــملات الرئيسة و هي الدولار واليـــن و المارك أدت إلى إحداث شك و توتر في العلاقات الإقتصادية الدولية، الأمر الذي إستدعى إجراء إصلاح جذري في النظام النقدي الدولي بغية زيادة كفاءته و التغلب على الإنقلابات السريعة في أسعار صرف العملات الرئيسة. لأن من أهم سلبيات نظام تعويم سعر الصرف، مرونته الكبيرة تجاه الإختلالات الداخلية و الصدمات الخارجية التي تحدث إستجابة لعمليات المضاربة أو للظروف الطارئة، و هذا يؤثر سلبا على حركة التجارة الدولية ورؤوس الأموال.

إضافة إلى ذلك، يؤدي سعر الصرف العائم إلى إحداث إختلال بين سعر الصرف السائد في السوق و سعر التوازن. في هذه الحالة يتوجب إصلاح هذا النظام، حتى تصبح أسواق الصرف الأجنبي على درجة عالية من الإسقرار و منع الإنحرافات حتى يحدث أكبر قدر ممكن من التعاون النقدي.

على النقيض من ذلك، إن نظام سعر الصرف العائم لا يخلو من الإيجابيات التي تؤثر على أداء النظام الإقتصادي العالمي، و تتمثل هذه المزايا في

- سعر الصرف العائم يكون أكثر انسجاما مع ازدياد حركة التجارة الدولية و حركات رؤوس الأموال الدولية و بالتالي تزايد درجة الإعتماد المتبادل.

- يعفي السلطات النقدية في أية دولة من إخضاع سياستها الاقتصادية الداخلية لاعتبارات التوازن الخارجي.

- حماية الاقتصاد االوطني من حالات التضخم و الكساد.

لقد إتفقت الدول المتقدمة السبع الكبرى على التنسيق فيما بينها في سياساتها و أدائها الإقتصادي، من خلال إجتماعاتها السنوية مع صندوق النقد الدولي تحت إطار الرقابة الجماعية للصندوق، أين ينصب الإهتمام على أثار كل من السياسات النقدية و المالية و التجارية و مدى تلاؤم أهداف كل منها مع بعضها البعض.

في حين ترى مجموعة الأربع و العشرين النامية أن التعارض القائم بين السياسات الإقتصادية مازال قائما، لذلك نادت بضرورة الربط بين اللقاءات الدورية و الرقابة الجماعية مع ما يسمى "النطاق المستهدف" لأسعار صرف العملات الرئيسة. و يتمثل النطاق المستهدف في تحديد سعر كل عملة بالنسبة للأخرى عند المستوى الذي يتفق مع الأساسيات الإقتصادية في دولة النطاق، مع السماح بتقلبات هذا السعر في حدود متفق عليها تكون ضمن التغيرات أو السقف الذي ترتفع إليه قيمة كل عملة مشتركة في النطاق و الأرضية التي يمكن أن تنزل إليها. و لا تتغير السقوف أو الأرضية إلا إذا حدث تغيير في الأساسيات الإقتصادية، مما يتطلب إعادة تصنيف العلاقات نحو قيمة مركزية جديدة.

يرى أنصار هذا الإقتراح أن الإلتزام بنطاق محدد مسبقا، يفرض قدرا من الإنظباط على السياسات الإقتصادية الداخلية للدول الأعضاء فيه، و هذا لا يتوفر في الترتيبات الحالية. كما أن هذا النطاق يعطي مرجعا للعملات الرئيسة شبيها بسعر التعادل للدولار في نظام بريتن وودز، الأمر الذي يقلل من عمليات المضاربة و من حدة التقلبات في نظام أسعار الصرف العائمة الحالية.

على النقيض من ذلك، فهذا الإقتراح لم يحض بقبول الدول المتقدمة الكبرى، لأنها غير مستعدة للتقيد بالإلتزام الذي يفرضه لا سياسيا و لا إقتصاديا.

ثـــانـــيا: التـــحـــول فـــي النـــظـــام المـــالـــي العـــالـــمـــي.

إن أهم تحول يلاحظ في الجانب المالي للنظام الإقتصادي العالمي الجديد، هو تغير نمط التمويل الدولي بعد حدوث أزمة المديونية الخارجية في المكسيك سنة 1982، حيث أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر أهم مصدر من مصادر التمويل الدولي بالنسبة للدول النامية، عوض المساعدات الإنمائية و القروض التجارية التي لها أثار على عملية التنمية بها.

يعود السبب في تفضيل الإستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة، إلى النمو الكبير في معدلات حركة رؤوس الأموال التي فاقت معدل نمو التجارة الدولية، و إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. أين أدت هذه الأخيرة إلى إحداث إنكماش فجائي كبير في حجم القروض التجارية بسبب التراجع الكبير للبنوك التجارية المقرضة عن الإقراض الدولي، لأن هذه الأزمة دفعت البنوك إلى حافة الإنهيار لولا التدخل السريع للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، و الإتـــفاق على ما يسمى رابـــطة الإنـــقاذ بالتعاون بين كافة الأطراف المعـــنية. و بذلك نجـــت البنـــوك الدائـــنة و مئات البنوك الأخرى في أرجاء العالم من الكارثة المحققة و تخلت عن هذا المجال، الأمر الذي نجم عنه تراجع حجم القروض التجارية الصافية الإختيارية. إضـــافة إلى ذلك و نتيجـــة تأثـــير أزمة المديونـــية الخارجـــية، أضحـــت المـــساعدات و القروض الإنمائية الرسمية تخضع للإستراتيجية الدولية أو المشروطية الجديدة بين كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

من جانب أخر، يرجع الميل للإستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة، نظرا لإحتوائها على مزايا لا تتوفر في مصادر أخرى من مصادر التمويل الدولي. فهذه الإستثمارات غير منشئة للمديونية و لا تنتج عنها إلتزامات تعاقدية كتلك المتواجدة في القروض، كما أن تحويل الأرباح إلى الخارج يتمتع بقدر كبير من المرونة و يختلف في طبيعته القانونية عن الإلتزام الخاص بخدمة الديون، إضافة إلى كون هذه الإستثمارات خالية من المشروطية التي تخص المساعدات الرسمية.

ثـــالـــثـــا: الـــتـــحـــول في النـــظـــام التـــجـــاري العـــالـــمـــي.

أبرز سمة مميزة للتحول في النظام التجاري الدولي، هي الإنتقال من سياسة حماية التجارة الدولية إلى سياسة الحرية. و جاء هذا التحول نتيجة الإتجاه المتزايد نحو الحمائية بعد الحرب العالمية الثانية، الذي دفع بعدد من دول العالم إلى التفكير في إنتهاج مبدأ حرية التجارة الدولية و

إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. و بإنشاء هذه الأخيرة أصبح النظام التجاري العالمي قائما على الدعائم و الأسس الأتية:

التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و الحواجز و القيود التعريفية:

في هذا المجال، إنخفض متوسط التعريفات الجمركية للسلع الصناعية في الدول المتقدمة إلى درجة بلغ ما نسبته أقل من عشرة بالمائة مع بداية جولة الأوروغواي، بعد أن كان 40 بالمائة عام 1947. حيث أن التجارة الدولية بين الدول المتقدمة تمثل ما يقارب 70 بالمائة من مجموع التجارة العالمية. في هذا الإطار يحق للدول المنظمة أن تفرض رسوما إضافية في حالة تأكدها من وجود حالة إغراق أو دعم غير مشروع لأحد السلع من قبل أية دولة عضو، و ذلك بالرجوع إلى أجهزة المنظمة العالمية للتجارة.

إزالة القيود الكمية المباشرة:

يتضمن نظام حرية التجارة الدولية إلغاء نظم الحصص و حظر الإستيراد و غيرها من القيود الكمية المباشرة، إضافة إلى الحمائية الجديدة أي الإجراءات الرمادية التي تعتبر نوعا جديدا من القيود على التجارة الدولية و هي تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

- التقييد الإختياري للصادرات: و معناه أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في إتفاق مع اليابان، تلتزم هذه الأخيرة من خلاله بعدم زيادة صادراتها في السوق الأمريكية عن الحجم المحدد لها، و طبق هذا خاصة على صادرات اليابان من السيارات و أجهزة الراديو و التلفزة و غيرها. ثم عم هذا النوع بعض الأسواق الأوربية و بعض دول شرق أسيا.

- التوسع الإختياري في الواردات: أي تتوسع اليابان في إقتناء واردات بعض السلع مثل الذرة و اللحوم، و بعض السلع الصناعية مثل وسائل الإتصال السلكية و اللاسلكية من الولايات المتحدة الأمريكية.

- ترتيبات التسويق المنظم: طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان و دول شرق أسيا من السلع التي لا تخضع للتقييد الإختياري، و ذلك حتى لا تقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية، و من ثم تلجأ لفرض قيود على الواردات إستنادا إلى ما يسمى "الشرط الوفائي في إتفاقية الجات"، لأن هذه الأخيرة كانت تجيز للدول الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية، إذا زادت الواردات بصفة مفاجئة و بكمية كبيرة تلحق ضررا أو تهديدا كبيرا للصناعة المحلية. لكن نتيجة تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشرط و إستخدامه في

حالات تتعارض مع الهدف الذي وضع لأجله، تم التخلص من هذه القيود على التجارة الدولية في نهاية جولة الأوروغواي.

إتساع مجال تحرير التجارة الدولية:

بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995، أصبح مجال تحرير التجارة الدولية يشمل إلى جانب السلع الصناعية، كلا من السلع الزراعية و المنسوجات و الملابس و تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول هامة في التحرير التجاري العالمي، إضافة إلى تنظيم و حماية الملكية الفكرية و تحرير قوانين الإستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية. أي أن هذا التحول الكبير في تحرير التجارة الدولية، يؤكد تحول النظام التجاري الدولي نحو الزيادة الهائلة في التجارة الدولية و المزيد من النشاط الإقتصادي.

سيادة مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية:

شهد التحول في النظام التجاري الدولي أهم ميزة، و هي عدم التمييز بين مختلف الدول في المعاملات التجارية تماشيا مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و هذا معناه أن كل ميزة تجارية تمنح لدولة ما تسري تلقائيا على كافة الدول الأخرى دون قيد أو شرط. إضافة إلى مبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات لتحريم كل أنواع الممارسات الجائرة، و ثم تحريم عمليات الإغراق و الدعم المقدم لسلعة معينة بهدف تصديرها بسعر منخفض.كذلك تم وضع قواعد للسلوك لتنظيم حالات الرد على السلوكات الجائرة.

رابعا: التحول في إستراتيجية التنمية.

تمثل هذا التحول في تبني أغلب دول العالم خاصة الدول النامية، إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير عوض إستراتيجية إحلال الواردات، أي التحول من إستراتيجية التنمية الداخلية إلى إستراتيجية التصدير الخارجي بهدف إستغلال الفرص التي تتيحها السوق العالمية.

تجدر الإشارة إلى أن التحول إلى إقتصاد تصديري هو عملية تنموية طويلة الأجل، تتضمن وضع ركائز قادرة على إحداث تغيرات هيكلية في الإقتصاد القومي، تؤدي إلى خلق هيكل إنتاج مركب عالي التكنولوجيا في مختلف الأنشطة و القطاعات يسمح بإتساع قاعدة هيكل الصادرات، هذا الأخير الذي يحتوي على منتجات متطورة ولها ميزة تنافسية مكتسبة تكون لها القدرة على

غزو الأسواق العالمية. و ينتهي هذا الإتجاه إلى إعادة هيكلة الصادرات بما يصحح من وضع الدول النامية في أنماط التخصص و تقسيم العمل الدولي.

تكمن دوافع التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير فيما يأتي:

- التوافق الكبير بين التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير و المزيد من تحرير التجارة الدولية.

- بعض النقائص التي تنتاب إستراتيجية الإحلال من أجل الواردات، حيث تعتبر مرحلة من مراحل التصنيع لا تتماشى مع مقتضيات عملية التنمية. لأن هذه الإستراتيجية بدأت عند إنتقال الدول التي تتبعها إلى مرحلة أعلى من التصنيع تتجاوز السلع الواسعة الإستهلاك، أين كانت هذه المرحلة تسمى مرحلة الإحلال محل الواردات الكفء. لكنها فشلت عندما حاولت الإنتقال إلى مرحلة إنتاج السلع الوسيطة و الرأسمالية، دون أن تكون مهيأة لذلك لا داخليا و لا خارجيا، و لا حتى من ناحية توفر رأس المال و التكنولوجيا و التكلفة التنافسية في السوق العالمية.

- إتصاف إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بالتوسع في مختلف الصادرات ذات ميزة تنافسية مكتسبة، أو يمكن إكتسابها مستقبلا سواء كانت كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، صناعية أو زراعية.

- الإرتباط القوي بين إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير و النمو الإقتصادي، فهذه الإستراتيجية تؤدي إلى التوسع في الصادرات و من ثم زيادة معدل النمو الإقتصادي، عن طريق رفع معدل التكوين الرأسمالي و زيادة النمو و الأداء في إنتاجية عناصر الإنتاج .

- تؤدي إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير إلى كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية التي تسمح بالإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير و وفورات الحجم، و كذا إدخال التطوير التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية.

- أثبتت الدراسات التي أجريت على عدد من الدول النامية أن هناك علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وتنمية القطاعات السلعية و خاصة الصناعات التحويلية .

- محدودية مزايا إستراتيجية الإحلال محل الواردات، حيث تتوقف تلك المزايا و تصبح الصناعة عبئا على الإقتصاد القومي و عائقا أمام التطور التكنولوجي و الإقتصادي.

- بينت التجارب أن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير تتيح فرص عمل أكثر من إستراتيجية الإحلال محل الواردات. و هي تساعد الدول النامية على تنويع صادراتها و التخلي عن الإعتماد على تصدير المواد الخام أو مداخيل المواد الإستراتيجية كالغاز و النفط. فالتصدير يتيح حسن إستغلال مبدأ الميزة النسبية، و هذا يمكن الدولة من الإستفادة من وفرات التخصص في إنتاج سلعة معينة، و التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلية والإستفادة من وفورات الحجم الكبير. إضافة إلى زيادة مدخلات الدول من العملات الأجنبية، من خلال أقسام ميزان العمليات الجارية، و ليس من خلال الإستدانة. كما تساهم هذه الإستراتيجية في توليد إحتكاك بالأسواق الدولية، و هو ما يساعد على التقدم في صناعات التصدير و زيادة فرص التوظيف، و الحصول على المزيد من المعلومات و التطورات التكنولوجية السائدة في الأسواق العالمية.